

المؤتمر العام

الدورة الثامنة عشرة

أبو ظبي، ٣-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ٨ من جدول الأعمال

تقريراً لمجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين

السادسة والأربعين والسابعة والأربعين

تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته السابعة والأربعين

(١-٣ تموز/يوليه ٢٠١٩)

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً- المسائل التنظيمية والإجرائية
٦	ثانياً- التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٨ (البند ٣)
٦	ثالثاً- استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١ (البند ٣ (أ))
٦	رابعاً- تقرير لجنة البرنامج والميزانية (البند ٥ (أ) إلى (ط))
٦	ألف- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٨
٧	باء- وضع اليونيدو المالي
٧	جيم- جدول الأنصبة المقررة لتقاسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١
٧	دال- صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١
٧	هاء- تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية
٧	واو- الاقتراح المقدم من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية بشأن
٧	أرصدة الاعتمادات غير المنفقة
٨	زاي- حشد الموارد المالية
٨	حاء- تعيين مراجع حسابات خارجي



الرجاء إعادة استعمال الورق



الصفحة

٨		طاء - الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المحدثة
٨		خامساً - البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١ (البند ٦)
٩		سادساً - لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات (البند ١٢)
٩		سابعاً - العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (البند ٤)
٩		ثامناً - الإدارة العامة للمخاطر (البند ٧)
٩		تاسعاً - اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (البند ٨)
٩		عاشراً - أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة (البند ٩)
٩		حادي عشر - أنشطة وحدة التفتيش المشتركة (البند ١٠) ومعالجة التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو (البند ١١)
١٠		ثاني عشر - أنشطة الرقابة الداخلية (البند ١٣)
١٠		ثالث عشر - التنمية الصناعية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل (البند ١٧)
١٠		رابع عشر - أنشطة التقييم (البند ١٤)
١٠		خامس عشر - شؤون العاملين (البند ١٥)
١١		سادس عشر - اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (البند ١٦)
١١		سابع عشر - المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات (البند ١٨)
١١		ثامن عشر - أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة (البند ١٩)
١١		تاسع عشر - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها (البند ٢٠)
١٢		عشرين - اعتماد التقرير (البند ٢١) واختتام الدورة السابعة والأربعين
		المرفقان
١٣		الأول - المقررات التي اعتمدها المجلس في دورته السابعة والأربعين
٥٢		الثاني - الوثائق المقدمة إلى المجلس في دورته السابعة والأربعين

مقدمة

- ١ - يُعرض تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته السابعة والأربعين على المؤتمر العام وفقاً لأحكام المادة ٩-٤ (ج) من الدستور. وبناء على مقرر المجلس م ت ص-٤٦/م-٣ (هـ) تواصل الأمانة الاستعاضة عن المحاضر الموجزة المكتوبة لمجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام بتسجيلات رقمية.
- ٢ - ومقررات المجلس التالية، المستنسخة في المرفق الأول، لها صلة بأعمال المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة:

- | | |
|---------------|---|
| م ت ص-٤٧/م-٤ | صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ |
| م ت ص-٤٧/م-٥ | تفعيل استخدام صندوق رأس المال المتداول للحد بشكل كبير من مشكلة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة |
| م ت ص-٤٧/م-٧ | الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل |
| م ت ص-٤٧/م-٩ | الترشيحات لعضوية لجنة المعاشات التقاعدية للموظفين |
| م ت ص-٤٧/م-١١ | أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة |

أولاً- المسائل التنظيمية والإجرائية

- ٣ - عُقدت دورة المجلس السابعة والأربعين في مقر اليونيدو، بمركز فيينا الدولي، من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩ (ست جلسات عامة).

الحضور

- ٤ - مثلت في الدورة الدول الـ ٥١ التالية من بين الدول الـ ٥٣ الأعضاء في المجلس:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زامبيا، السودان، السويد، سويسرا، الصين، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مالطة، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليابان.

- ٥ - وشاركت في الدورة أيضاً الدول الـ ٤١ التالية الأعضاء في اليونيدو:
أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، البرازيل، باراغواي، بلغاريا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، تشيكيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا الشمالية، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، السنغال، شيلي، العراق، عمان، فييت نام، قطر، كولومبيا، مالي، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، اليمن.

- ٦- وشاركت منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة بصفة مراقب.
- ٧- ومثلت الوكالة المتخصصة التالية: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٨- ومثلت المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التالية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المصرف الأوروبي للاستثمار، الاتحاد الأوروبي، المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية، المنظمة الدولية للهجرة، جامعة الدول العربية.
- ٩- ومثلت المنظمات غير الحكومية التالية: الغرفة الصينية للتجارة الدولية، الرابطة الدولية لتبادل الطلاب من أجل اكتساب الخبرة التقنية، المجلس الدولي للمرأة، الاتحاد الدولي للتحكم الآلي، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الحرة.

افتتاح الدورة

- ١٠- أعلنت سعادة السيدة فوزية مباركي (الجزائر)، رئيسة الدورة السادسة والأربعين، افتتاح دورة المجلس السابعة والأربعين.

أعضاء مكتب الدورة

- ١١- وفقاً للمادة ٢٣ من النظام الداخلي، انتخب المجلس بالتركية سعادة السيد سينن فلورينسا بالاو (إسبانيا) رئيساً، وسعادة السيدة ماريا كليوف ناتيفيداد (الفلبين)، وسعادة السيد آدم بوغاييسكي (بولندا) وسعادة السيد ماركو نيغريتي هيمينيس (المكسيك) نواباً للرئيس، والسيدة جين بوزيوري ماكوري (كينيا) مقررة.

جدول أعمال الدورة

- ١٢- أقر المجلس جدول الأعمال التالي:
 - ١- انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢- إقرار جدول الأعمال.
 - ٣- التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٨:
 - (أ) استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١.
 - ٤- العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.
 - ٥- تقرير لجنة البرنامج والميزانية:
 - (أ) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٨؛
 - (ب) وضع اليونيدو المالي؛

- (ج) جدول الأنصبة المقررة لتقاسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛
- (د) صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛
- (هـ) تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية؛
- (و) الاقتراح المقدم من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية بشأن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة؛
- (ز) حشد الموارد المالية؛
- (ح) تعيين مراجع حسابات خارجي؛
- (ط) الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل المحدثة.
- ٦- البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١.
- ٧- الإدارة العامة للمخاطر.
- ٨- اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ٩- أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة.
- ١٠- أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.
- ١١- معالجة التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو.
- ١٢- لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات.
- ١٣- أنشطة الرقابة الداخلية.
- ١٤- أنشطة التقييم.
- ١٥- شؤون العاملين.
- ١٦- اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ١٧- التنمية الصناعية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل.
- ١٨- المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات.
- ١٩- أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة.
- ٢٠- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها.
- ٢١- اعتماد التقرير.

١٣- وأقرّ المجلس اقتراحاً من الرئيس لضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات (انظر المرفق الأول، المقرر م ت ص-٤٧/م-١).

١٤- وقرّر المجلس إجراء مشاورات غير رسمية أثناء الدورة بهدف تيسير صياغة المقررات، وعُهد إلى نائب الرئيس، السيد ماركو نيجريتي هيمينيس (المكسيك)، برئاسة تلك المشاورات.

ثانياً- التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٨ (البند ٣)

١٥- عُرض على المجلس، في إطار البند ٣، تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٨ (IDB.47/2) وتذييلاته.

١٦- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

ثالثاً- استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١ (البند ٣ (أ))

١٧- عُرض على المجلس، في إطار البند ٣ (أ)، تقرير مقدم من المدير العام عن استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١ (IDB.47/10)، ومذكرة من الأمانة عن الإطار المتكامل المحدث للنتائج والأداء (PBC.35/CRP.11).

١٨- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

رابعاً- تقرير لجنة البرنامج والميزانية (البند ٥ (أ) إلى (ط))

١٩- عُرض على المجلس، في إطار البند ٥ وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ط)، تقرير لجنة البرنامج والميزانية عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين (IDB.47/15).

ألف- تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٨

٢٠- عُرض على المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (أ)، تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (IDB.47/3) والمرفقات غير المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الواردة في ورقة اجتماع PBC.35/CRP.2، ومذكرة أعدتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تتضمن تعليقاتها على تقرير مراجع الحسابات الخارجي (PBC.35/CRP.6).

٢١- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.8) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٢ (انظر المرفق الأول).

باء- وضع اليونيدو المالي

- ٢٢- عُرض على المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (ب)، تقرير من المدير العام عن وضع اليونيدو المالي (IDB.47/4)، ومذكرة من الأمانة عن حالة الاشتراكات المقررة (IDB.47/CRP.2)، ومذكرة من الأمانة تتضمن معلومات إضافية عن وضع اليونيدو المالي (PBC.35/CRP.10).
- ٢٣- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.2) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٣ (انظر المرفق الأول).

جيم- جدول الأنصبة المقررة لتقاسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

- ٢٤- عُرضت على المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (ج)، مذكرة من الأمانة عن جدول الأنصبة المقررة لتقاسم نفقات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (IDB.47/6 و IDB.47/Rev.1).
- ٢٥- وأحاط المجلس علماً بالاستنتاج ٤/٢٠١٩ الذي أوصت به الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وبما أن الدورة أُرجئت، وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس، قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا البند، فإن النظر فيه سيتواصل عند استئناف الدورة.

دال- صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

- ٢٦- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (د)، في مقترحات المدير العام بشأن صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (IDB.47/7)، ومذكرة من الأمانة تتضمن معلومات خلفية إضافية عن صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (PBC.35/CRP.7).
- ٢٧- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.3) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٤ (انظر المرفق الأول).

هاء- تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية

- ٢٨- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (هـ)، في تقرير لرئيسي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية (IDB.47/8) وفي المعلومات المحدثة التي قدمها عن مداولات الفريق العامل منذ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ (IDB.47/CRP.11).
- ٢٩- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

واو- الاقتراح المقدّم من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية بشأن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

- ٣٠- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (و)، في تقرير لرئيسي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية يتضمن اقتراحاً بشأن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة (IDB.47/9).

٣١- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.4) واعتمد المقرّر م ت ص-٤٧/م-٥ (انظر المرفق الأول).

زاي- حشد الموارد المالية

٣٢- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (ز)، في مذكرة من الأمانة بشأن المشاريع المُوافق عليها في إطار صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستثمارية والتبرعات الأخرى في عام ٢٠١٨ (PBC.35/CRP.4).

٣٣- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

حاء- تعيين مراجع حسابات خارجي

٣٤- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (ح)، في تقرير من المدير العام بشأن تعيين مراجع حسابات خارجي (IDB.47/11)، ومذكرة من الأمانة عن المرشحين لتعيين مراجع حسابات خارجي منهم (PBC.35/CRP.5).

٣٥- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

طاء- الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل المحدثة

٣٦- نظر المجلس، في إطار البند الفرعي ٥ (ط)، في تقرير من المدير العام بشأن الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل المحدثة لفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ (IDB.47/14).

٣٧- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

خامساً- البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١ (البند ٦)

٣٨- عُرضت على المجلس، في إطار البند ٦، مقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانيتين، ٢٠٢٠-٢٠٢١ (IDB.47/5)، والتعديلات على مقترحات المدير العام (IDB.47/5/Add.1)، ومذكرة من الأمانة تتضمن معلومات محدثة بشأن مبادرة اليونيدو لاسترداد كامل التكاليف (PBC.35/CRP.9). وارتكزت المداولات أيضاً على مذكرة من الأمانة عن شبكة اليونيدو الميدانية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (PBC.35/CRP.8)، نظر فيها المجلس في إطار البند ٨ المتعلق باليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمسائل ذات الصلة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٩- وبما أن الدورة أُرجئت، وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس، قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا البند، فإن النظر فيه سيتواصل عند استئناف الدورة، التي ستعقد بعد إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذا البند.

سادساً - لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات (البند ١٢)

- ٤٠ - عُرض على المجلس، في إطار البند ١٢، تقرير لجنة اليونيدو الاستشارية لمراجعة الحسابات، الذي قدمته رئيستها (IDB.47/21)، وردُّ إدارة اليونيدو عليه (IDB.47/21/Add.1).
- ٤١ - ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.9) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٦ (انظر المرفق الأول).

سابعاً - العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (البند ٤)

- ٤٢ - نظر المجلس، في إطار البند ٤، في تقرير من المدير العام يتضمن معلومات محدّثة عن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (IDB.47/12).
- ٤٣ - وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

ثامناً - الإدارة العامة للمخاطر (البند ٧)

- ٤٤ - نظر المجلس، في إطار البند ٧، في تقرير من المدير العام عن استراتيجية الإدارة العامة للمخاطر (IDB.47/16).
- ٤٥ - وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

تاسعاً - اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (البند ٨)

- ٤٦ - عُرض على المجلس، في إطار البند الفرعي ٨، تقرير المدير العام عن اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (IDB.47/17) وورقة اجتماع عن المساهمة المواضيعية المقدمة من مجلس التنمية الصناعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ (IDB.47/CRP.3)، ومذكرة من الأمانة عن إبرام اتفاقات تعاون أساسية بين حكومات واليونيدو (IDB.47/CRP.4). وعُرض على المجلس أيضاً تقرير أعده المدير العام عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (IDB.47/13)، ومذكرتان أعدتهما الأمانة عن اليونيدو وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (IDB.47/CRP.10)، ومذكرة أعدتها الأمانة عن شبكة اليونيدو الميدانية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (PBC.35/CRP.8).
- ٤٧ - وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

عاشراً - أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة (البند ٩)

- ٤٨ - عُرض على المجلس، في إطار البند ٩، تقرير من المدير العام عن أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة (IDB.47/18).
- ٤٩ - وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

حادي عشر- أنشطة وحدة التفتيش المشتركة (البند ١٠) ومعالجة التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو (البند ١١)

- ٥٠- عُرض على المجلس، في إطار البندين ١٠ و ١١، تقريران من المدير العام، أحدهما عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة (IDB.47/19)، إلى جانب مذكرة تتضمن تعليقات اليونيدو على توصيات وحدة التفتيش المشتركة (IDB.47/CRP.9)، والآخر تقرير يتناول بالتحديد التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو (IDB.47/20).
- ٥١- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

ثاني عشر- أنشطة الرقابة الداخلية (البند ١٣)

- ٥٢- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٣، تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية عن أنشطة الرقابة الداخلية (IDB.47/22) وورقة اجتماع تتضمن ميثاق مكتب التقييم والرقابة الداخلية (IDB.47/CRP.5).
- ٥٣- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

ثالث عشر- التنمية الصناعية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل (البند ١٧)

- ٥٤- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٧، تقرير من المدير العام عن الإطار الاستراتيجي لعقد الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل (IDB.47/26).
- ٥٥- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.10) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٧ (انظر المرفق الأول).

رابع عشر- أنشطة التقييم (البند ١٤)

- ٥٦- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٤، تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية عن أنشطة التقييم (IDB.47/23).
- ٥٧- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.5) واعتمد المقرر م ت ص-٤٧/م-٨ (انظر المرفق الأول).

خامس عشر- شؤون العاملين (البند ١٥)

- ٥٨- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٥، تقرير من المدير العام عن شؤون العاملين (IDB.47/24)، والمرفقات بتقرير المدير العام (IDB.47/CRP.6)، ومذكرة من الأمانة تتضمن قائمة بأسماء موظفي اليونيدو حتى تاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (IDB.47/CRP.7).

٥٩- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.6) واعتمد المقرّر م ت ص-٤٧/م-٩ (انظر المرفق الأول).

سادس عشر- اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (البند ١٦)

٦٠- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٦، تقرير من المدير العام عن اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (IDB.47/25).

٦١- وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاط المجلس علماً بالوثائق المعروضة.

سابع عشر- المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات (البند ١٨)

٦٢- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٨، طلب مقدّم من منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري (IDB.47/28).

٦٣- وفيما يتعلق بالطلب الذي قدمته منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري، اعتمد المجلس مقررًا قدمه الرئيس استناداً إلى توصية من المكتب (انظر المرفق الأول، المقرر م ت ص-٤٧/م-١٠).

ثامن عشر- أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة (البند ١٩)

٦٤- عُرض على المجلس، في إطار البند ١٩، تقرير من المدير العام بشأن أعمال التحضير لدورة المؤتمر الثامنة عشرة (IDB.47/27).

٦٥- ونظر المجلس في مشروع مقرر قدمه الرئيس (IDB.47/L.12)، واعتمد المقرّر م ت ص-٤٧/م-١١ (انظر المرفق الأول).

تاسع عشر- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها (البند ٢٠)

٦٦- عُرضت على المجلس، في إطار البند ٢٠، مذكرة من المدير العام بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها (IDB.47/CRP.8).

٦٧- ونظر المجلس في مشروع مقررٍ مقدّم من الرئيس (IDB.47/L.12)، واعتمد المقرّر م ت ص-٤٧/م-١٢ (انظر المرفق الأول).

عشرين- اعتماد التقرير (البند ٢١) واختتام الدورة السابعة والأربعين

- ٦٨- نظر المجلس، في ٣ تموز/يوليه، في مشروع التقرير عن أعمال دورته السابعة والأربعين (IDB.47/L.1)، واعتمده في محمله، على أن تُعهد إلى المقرر مهمة وضع التقرير في صيغته النهائية.
- ٦٩- ووفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي للمجلس، أرجأ الرئيس دورة المجلس السابعة والأربعين، على أن تستأنف بغرض البت في مسألة البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسوف تعقد هذه الدورة المستأنفة بعد إجراء مزيد من المشاورات.

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها المجلس في دورته السابعة والأربعين

الصفحة	العنوان	رقم المقرر
١٤	الاستفادة من الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات	١
١٤	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٨	٢
١٤	وضع اليونيدو المالي	٣
١٥	صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١	٤
١٥	تفعيل استخدام صندوق رأس المال المتداول للحد بشكل كبير من مشكلة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة	٥
١٦	لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات	٦
١٧	الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل	٧
٤٧	أنشطة التقييم	٨
٤٧	الترشيحات لعضوية لجنة المعاشات التقاعدية للموظفين	٩
٤٨	طلب مقدّم من منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري	١٠
٤٨	أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة	١١
٥٠	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها	١٢

المقرر م ت ص-٤٧/م-١ الاستفادة من الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات

بغية الاستفادة بأقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة لخدمة المؤتمرات، قرّر مجلس التنمية الصناعية تعليق العمل فوراً بالمادة ٣٢ من نظامه الداخلي، المتصلة بالنصاب القانوني، فيما يخص جلسات دورته السابعة والأربعين فقط، شريطة ألا تتخذ في تلك الجلسات أي قرارات جوهرية.

الجلسة العامة الأولى

١ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤٧/م-٢ تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٨

إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للفترة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بصيغته الواردة في الوثيقة IDB.47/3، وتعليقات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات على التقرير نفسه، الواردة في الوثيقة PBC.35/CRP.6؛

(ب) أحاط علماً أيضاً بالبيانين اللذين أدلى بهما المدير العام ومراجع الحسابات الخارجي في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛

(ج) أعرب عن امتنانه لمراجع الحسابات الخارجي على خدماته القيمة واستنتاجاته وتوصياته؛

(د) أيد توصيات مراجع الحسابات الخارجي وتوصيات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، في حدود الموارد المتاحة؛

(هـ) طلب إلى المدير العام أن يواصل تنفيذ هذه التوصيات وأن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية، في دورته الثامنة والأربعين، تقريراً بهذا الشأن.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤٧/م-٣ وضع اليونيدو المالي

إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة PBC.35/4؛

(ب) حثّ الدول الأعضاء والدول السابقة العضوية التي لم تسدّد بعد اشتراكاتها المقررة، بما في ذلك سلف صندوق رأس المال المتداول ومتأخرات السنوات السابقة، على سدادها دون إبطاء؛

(ج) حثّ أيضاً المدير العام على أن يشجع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها، وأن يواصل جهوده بشأن تحصيل متأخرات الدول الأعضاء والدول السابقة العضوية؛

(د) طلب إلى المدير العام أن يبحث في السبل الممكنة لتحسين عملية التحصيل الكامل وفي حينه، بالتشاور الوثيق مع الفريق العامل غير الرسمي، وأن يضع مقترحات محددة يقدمها الفريق العامل غير الرسمي إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤/٤٧-٤ صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١
إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بالوثيقة PBC.35/7؛

(ب) أوصى المؤتمر العام بأن يظلّ حجم صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ عند مستوى ٤٢٣.٠٣٠ يورو، وأن تظلّ الأغراض المأذون باستخدام الصندوق فيها أثناء فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ على ما كانت عليه في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أي على النحو المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المقرر م ع-٢/٢٧؛

(ج) حثّ الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة غير المسدّدة في أقرب وقت ممكن بغية تقليل الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لتغطية النقص في تسديد الاشتراكات المقررة؛

(د) دعا الفريق العامل غير الرسمي إلى أن يناقش مسألة مدى كفاية مستوى صندوق رأس المال المتداول، وأن يضع بالتشاور الوثيق مع الأمانة مقترحات يُنظر فيها أثناء الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٥/٤٧-٥ تفعيل استخدام صندوق رأس المال المتداول للحد بشكل كبير من مشكلة أرصدة الاعتمادات غير المنفقة

إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أشار إلى المقرر م ع-١/٣٣ وم ع-٢/٢٧ بشأن إنشاء صندوق رأس المال المتداول والغرض منه وشروطه، ويلاحظ ما يلي:

١' أنه قد تقرر أن تكون مصادر أموال صندوق رأس المال المتداول سلفاً تقدمها الدول الأعضاء وفقاً لجدول الأنصبة الذي يقره المؤتمر العام؛

٢' أن المستوى الحالي لصندوق رأس المال المتداول وقدره ٧ ٤٢٣ ٠٣٠ يورو قد اعتمد بموجب المقرر م ع-١٧/م-١٦؛

٣' أن المؤتمر العام يأذن للمدير العام بأن يستلف من صندوق رأس المال المتداول ما قد يلزم من مبالغ لتمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقي الاشتراكات؛

٤' أنه يتعين رد المبالغ المستلفة من صندوق رأس المال المتداول حالما تتوافر لهذا الغرض إيرادات متأتية من الاشتراكات؛

(ب) أكد الغرض من صندوق رأس المال المتداول وشروط استخدامه، وطلب إلى المدير العام أن يستخدم هذا الحكم بحصافة بغية التقليل، وصولاً إلى أدنى مستوى ممكن، من أرصدة الاعتمادات غير المنفقة الناجمة عن التأخر في تسديد الاشتراكات المقررة؛

(ج) طلب أيضاً إلى الأمانة أن تستفيد من صندوق رأس المال المتداول في حدود أحكام النظام المالي القائم؛

(د) أكد مجدداً أن لجنة البرنامج والميزانية ومجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام سوف يواظبون على استعراض مستوى صندوق رأس المال المتداول بانتظام مرة كل سنتين بغية تقرير مدى كفايته؛

(هـ) طلب إلى المدير العام أن يقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس التنمية الصناعية عن طريق لجنة البرنامج والميزانية بشأن أثر التدابير المشار إليها أعلاه على وضع المنظمة المالي؛

(و) حث الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة في أقرب وقت ممكن بغية تقليل الحاجة إلى سحب مبالغ من صندوق رأس المال المتداول لتغطية النقص في تسديد الاشتراكات المقررة؛

(ز) دعا الفريق العامل غير الرسمي إلى أن يناقش مسألة مدى كفاية مستوى صندوق رأس المال المتداول، وأن يضع بالتشاور الوثيق مع الأمانة مقترحات يُنظر فيها أثناء الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤٧/م-٦ لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات

إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (IDB.47/21)، وهو التقرير الثاني المقدم إلى المجلس منذ إنشاء اللجنة كجهاز فرعي تابع للمجلس، عملاً بالمقرر م ت ص-٤٤/م-٤؛

(ب) أحاط علماً أيضاً بالبيان الذي أدلت به رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في الدورة السابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية، فضلاً عن رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات الوارد في الوثيقة IDB.47/21/Add.1؛

(ج) أعرب عن امتنانه للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لما قدمته من مشورة قيمة ومن توصيات بشأن مختلف جوانب الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية لدى اليونيدو؛

(د) سلّم بالمساهمة الهامة التي تقدمها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بصفقتها هيئة خبراء استشارية مستقلة تحمل قيمة مضافة وتعزز الوظائف المتعلقة بالمساءلة والحوكمة؛

(هـ) طلب إلى المدير العام أن يعمل على تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وأن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية، في دورته الثامنة والأربعين، تقريراً بهذا الشأن.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٧/٤م-٧ الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل
إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أشار إلى القرار م ع-١٧/ق-٦ بشأن التنمية الصناعية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يحدد إطاراً استراتيجياً لأنشطة اليونيدو التعاونية مع البلدان المتوسطة الدخل، في حدود ولاية المنظمة ومواردها، ويناقشه مع الدول الأعضاء؛

(ب) أشار أيضاً إلى مقرره م ت ص-٦/٤م-١٠، الذي طلب فيه إلى المدير العام تنظيم مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الإطار الاستراتيجي؛

(ج) أكد على أهمية عملية التشاور التي تجريها الأمانة مع الدول الأعضاء، بما يشمل التشاور من خلال المجموعات الإقليمية، من أجل ضمان تولى الدول الأعضاء كامل زمام إطار اليونيدو الاستراتيجي؛

(د) أحاط علماً بتقرير المدير العام (IDB.47/26)؛

(هـ) أحاط علماً مع التقدير بمشروع إطار اليونيدو الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، المرفق بهذا المقرر، وأوصى المؤتمر العام باعتماده.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المرفق: إطار اليونيدو الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل

أولاً- الخلفية والسياق

١- تهدف اليونيدو إلى تلبية الحاجة إلى وضع إطار استراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، حسب التكاليف الصادر عن الدول الأعضاء من خلال القرار م ع-١٧/ق-٦، الذي طُلب فيه إلى المدير العام دعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله وأبعاده. وقد بدأت هذه المبادرة قبل خمس سنوات، منذ إعلان سان خوسيه التاريخي للبلدان المتوسطة الدخل في حزيران/يونيه ٢٠١٣، ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في عام ٢٠١٥، المعنونة: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" (A/69/L.85) (خطة عام ٢٠٣٠)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

٢- وبالتوازي مع أنشطة اليونيدو ومبادراتها لتعزيز تواصلها مع البلدان المتوسطة الدخل، ما فتئت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ترصد التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل على مستوى المنظومة من خلال تقارير الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/64/253 و A/66/220 و A/68/265 و A/70/227 و A/72/329) ويتضمن آخر تقرير قُدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ توصية محددة من الأمين العام السيد غوتيريش لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن "التأكد من أن الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل تُدرَس وتعالج على النحو المناسب، بشكل مصمم خصيصاً، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة".^(١)

٣- وإضافة إلى ذلك، تُعتبر إقامة الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل أمراً أساسياً من أجل بلوغ هدف اليونيدو المتمثل في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة على الصعيد العالمي، من خلال تنفيذ الهدف ٩ ("إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار") بطريقة معينة. ومن شأن الروابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها ضمان الأثر المضاعف الذي يخلّفه التصنيع على جميع مجالات التنمية الأخرى في البلدان المتوسطة الدخل.

٤- وعلاوة على ذلك، فإن أوجه الترابط والاعتماد المتبادل في عمليات التنمية العالمية تتجاوز خطة عام ٢٠٣٠ ذاتها. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة الترابط بين اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٩ من تلك الأهداف، في التقاطع بين الأهداف المتعلقة بالبنى التحتية الصناعية والطاقة والتنمية ذات الصلة بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكذلك في خطة عمل أديس أبابا، التي رحبت فيها الجمعية العامة "بالتعاون في هذا المضمار ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، سعياً لتمتين الصلات بين إنشاء البنى التحتية والتصنيع المستدام الشامل للجميع والابتكار".^(٢)

(١) الفقرة ٦٩ من استنتاجات وتوصيات التقرير، <https://undocs.org/ar/A/72/329>.

(٢) الفقرة ١٥ من مرفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/313.

تصنيف البلدان المتوسطة الدخل

٥- استناداً إلى تصنيف البنك الدولي للبلدان،^(٣) تندرج ٩٧ دولة من الدول الأعضاء في اليونيدو ضمن البلدان المتوسطة الدخل. وهي مجموعة متنوعة مصنفة حسب الحجم والسكان ومستوى الدخل، مما أدى إلى تقسيم هذه البلدان المتوسطة الدخل إلى اقتصادات ذات دخل متوسط أدنى (يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ٩٩٦ دولاراً إلى ٣ ٨٩٥ دولاراً)، واقتصادات ذات دخل متوسط أعلى (يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من ٣ ٨٩٦ دولاراً إلى ١٢ ٠٥٥ دولاراً).^(٤)

٦- ويقطن البلدان المتوسطة الدخل خمسة مليارات من سكان العالم البالغ عددهم سبعة مليارات، و٧٣ في المائة من فقراء العالم. وفي الوقت نفسه، تمثل هذه المجموعة من البلدان نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي محركات رئيسية للنمو العالمي، مما يتضح معه أن البلدان المتوسطة الدخل لا غنى عنها لمواصلة النمو والاستقرار الاقتصاديين العالميين.

أوجه التماثل والتنوع بين البلدان المتوسطة الدخل

٧- بالنظر إلى تزايد عدد البلدان التي تندرج ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، توجد اختلافات وأوجه تنوع كبيرة، سواء داخلها أو فيما بينها. ذلك أن بعض البلدان المتوسطة الدخل تشرف على سواحل ممتدة، وبعضها غير ساحلية، وبعضها لديها أنهار كبيرة كانت على مدى قرون مساراً للتجارة، أو جبال تمثل حاجزاً أمام التجارة. وتهمي هذه الاختلافات فرصاً وتضع تحديات أمام التجارة أو أمام التنمية الصناعية الخاصة بكل واحد من تلك البلدان.

٨- وتندرج الاتجاهات في المناقشة الحالية بشأن البلدان المتوسطة الدخل من التحقق من التقارب الاقتصادي بين أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان المرتفعة الدخل، وصولاً حتى إلى التشكيك في حقيقة وجود مصيدة الدخل المتوسط ذاته.^(٥) وعلى الرغم من أن البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى عادةً ما كانت تحقق تقدماً كبيراً على صعيد إصلاح السياسات في مراحل انتمائها إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فإن البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى الحالية تواجه نوعاً مختلفاً من التحديات التي يمكن أن تعيق تحقيقها النمو الشامل للجميع، ومن ضمنها تحديداً ما يلي: (أ) ردود الفعل

(٣) لأغراض هذه العملية، واتباعاً للمنهجية المستخدمة في تقارير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، ستستخدم اليونيدو كمرجع تصنيف البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل:

<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>

(٤) المرجع نفسه.

(٥) تحليل من إعداد Dev Patel و Justin Sandefur و Arvind Subramanian بشأن التقارب بين البلدان، من أجل مركز التنمية العالمية، <https://www.cgdev.org/blog/everything-you-know-about-cross-country-convergence-now-wrong>

المناهضة للعمولة في البلدان المرتفعة الدخل؛ (ب) تغير المناخ؛ (ج) انخفاض رأس المال البشري مقارنةً بأسلافها ذات المستوى المماثل من التنمية.^(٦)

٩- ويمثل مؤشر التنافسية العالمية^(٧) الذي يتعده المتدنى الاقتصادي العالمي (الذي يجمع قياسات البيئة الاقتصادية الكلية؛ والمهارات والتعليم؛ والابتكار التكنولوجي) مؤشراً عالمياً يسلط الضوء على أوجه التقارب بين بلدان الشريحتين الدنيا والعليا من الدخل المتوسط. ويخلص تقرير مؤشر التنافسية العالمية، في إصدارته لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، إلى أن هناك، وفقاً لمتوسط معدلات نمو القدرة التنافسية ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٦، علامات واضحة على التقارب، وهو ما يعزى جزئياً إلى تأثير الاقتصادات المنخفضة الدخل على اليد العاملة الأقل مهارة. وفي الوقت نفسه، يشير مؤشر الأداء البيئي^(٨) (الذي يتضمن مؤشرات الزراعة، أو إدارة مياه الصرف الصحي، أو الاتجاهات في كثافة الكربون، من بين أمور أخرى) إلى أن أداء البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى أفضل بكثير عموماً في هذه الأنواع من المؤشرات البيئية مقارنةً بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

١٠- وتجسد أوجه تقارب واختلاف الاتجاهات هذه بين بلدان الشريحتين الدنيا والعليا من الدخل المتوسط أوجه التآزر والتكامل القائمة بين البلدان المتوسطة الدخل، وحيز وأرضية التعلم المتبادل، استناداً إلى خبراتها وإلى إمكانيات تعزيز أنشطة التعاون والشراكة فيما بينها.

١١- وبالمثل، فإن التقارب في المستوى الإنمائي بين أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل يمنح البلدان المتوسطة الدخل ميزة نسبية معينة في فهم احتياجات أقل البلدان نمواً من المساعدة التقنية، وكذلك في فهم الكيفية التي يمكن بها تقديم المساعدة الإنمائية الصناعية على النحو الأكثر فعالية. وتعزى أوجه التكامل هذه إلى القرب الجغرافي، وأوجه التشابه الثقافي، والتنمية المؤسسية المتقاربة، والتجارب الأخيرة في التصدي للتحديات الإنمائية.

البلدان المتوسطة الدخل كجهات مستفيدة وجهات مانحة ناشئة

١٢- يشكل دور البلدان المتوسطة الدخل في سياق خطة عام ٢٠٣٠ كبلدان متلقية للمعونة الإنمائية ومساهمة فيها على حد سواء موضوعاً يخضع لنقاش مستمر. فمن ناحية، مع ارتفاع البلدان المتوسطة الدخل سلم الدخل، وبالنظر إلى زيادة الموارد المحلية ورأس المال الخاص الدولي تحت تصرفها، فقد تقلصت الآليات التقليدية للتعاون الإنمائي. ومن ناحية أخرى، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات هيكلية وأوجه ضعف كبيرة تتطلب عملاً جماعياً من جانب المجتمع الدولي.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) الشكل ١ في تقرير المنافسة العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨، <http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf>

(٨) الشكل ٨ من وثيقة مصرف التنمية الآسيوي المعنونة "التمييز بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة المرتفعة الدخل"، <https://www.adb.org/sites/default/files/linked-documents/3-Distinguishing-MICs-from-LICs-and-HICs.pdf>

١٣- وتُصنّف البلدان المتوسطة الدخل، بوصفها شركاء جددًا من أجل التنمية، بدرجة كبيرة على أساس دورها كجهات مقدمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التمييز بين نهجها والنهج التي تتبعها الجهات المانحة التقليدية من خلال اعتبار نفسها أقراناً في علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة مع بلدانها الشريكة. ولا تزال الإمكانيات الكبيرة لنقل المعرفة بين بلدان الجنوب العالمي بانتظار أن تُستكشف بالكامل، بما في ذلك توسيع نطاق المبادرات الناجحة وتكرارها. وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ والهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ولاية اليونيدو بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، الظروف والفرص على السواء لاستكشاف آليات جديدة ومبتكرة من أجل تيسير وحفز نقل المعرفة وتبادلها بين البلدان المتوسطة الدخل من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الصناعة 4.0 وفرص العمل في البلدان المتوسطة الدخل

انعكاسات التغير التكنولوجي على إيجاد فرص العمل في البلدان المتوسطة الدخل

يستدعي التطور السريع في مشهديّ الصناعات التحويلية والصناعة العالميين أن تعجّل البلدان المتوسطة الدخل تطوير ومقاربة التكنولوجيات الجديدة. بيد أنه لا بد من معالجة وتوقع الفرص والتحديات من أجل تحقيق العمل اللائق ضمن إطار الثورة الصناعية الرابعة (يشار إليها أيضاً باسم الثورة الصناعية الجديدة أو الصناعة 4.0).

وتتطلب التحديات المرتبطة بتكيف البلدان المتوسطة الدخل مع التغير التكنولوجي، مثل التأكد من أن المكاسب التكنولوجية تُوزّع على نطاق واسع وبالتساوي بين جميع شرائح المجتمع من حيث فرص العمل والدخل، أو نقص نظم البنية التحتية الرقمية ذات النوعية الجيدة، توظيف استثمارات كبيرة وإرساء أطر تنظيمية مرنة.

وبالتوازي مع ذلك، تتطلب الأدوار الوظيفية الجديدة قدرات جديدة. وتشدد الحكومات التي تدفع بنجاح النهوض الصناعي للقطاعات الكثيفة الاعتماد على التكنولوجيا^(٩) على تطوير المهارات، وهي تستثمر بقوة في البرامج التي تؤدي إلى تثقيف المهنيين في المجالات السريعة التطور للتكنولوجيات الجديدة أو الصناعة 4.0 أو الثورة الصناعية الرابعة. وتكون تدابير التصدي للتحديات المرتبطة بتنمية المهارات من أجل انتقال التكنولوجيا، إضافةً إلى الاستثمارات الكبيرة الحجم، مطلوبة من أجل الحصول على عائدات سريعة في العمليات التي يُحتمل أن تكون طويلة الأجل. وسوف يضطلع القطاع الخاص، من خلال تصديه لهذه التحديات، بالدور الرئيسي لتسخير الاستثمارات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تزويد الأجيال الشابة بالقدرات التي تتطلبها أسواق العمل.

(٩) مثل جمهورية كوريا، حسب بلومبرغ، <https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-01-17/sweden-gains-south-korea-reigns-as-world-s-most-innovative-economies>.

وتوفر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، باعتبارها المصدر الرئيسي لتوليد الدخل، الذي يتيح تحقيق زيادات سريعة ومتواصلة في مستويات المعيشة لدى الناس كافة ويقدم الحلول التكنولوجية النظيفة من أجل التصنيع السليم بيئياً، الأدوات اللازمة من أجل التوظيف الناجح للتكنولوجيات المتقدمة في البلدان المتوسطة الدخل. وسوف تتيح التكنولوجيات الجديدة قدراً كبيراً من فرص العمل التي يسهل الوصول إليها عن طريق التدريب المستفيض، ومن ثم تحويل القوة العاملة غير الماهرة سابقاً إلى ميزة.

دور التصنيع المستدام في الارتقاء بالبلدان المتوسطة الدخل إلى مرتبة البلدان المرتفعة الدخل

١٤- يمثل تحقيق تحول صناعي قوي في الاقتصادات المتوسطة الدخل هدفاً رئيسياً على مسار الارتقاء إلى مرتبة البلدان المرتفعة الدخل. ولا يقتصر تنفيذ سياسات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على كونه سمة محورية من أجل التغيير الاقتصادي الهيكلي في البلدان المتوسطة الدخل، بل يمثل أيضاً دعامة أساسية لتحقيق مستويات أعلى من المعايير الاجتماعية والبيئية من خلال تهيئة فرص القدرات الإنتاجية وتنفيذ سياسات مستدامة بيئياً.

١٥- ويُعتبر مبدأ الشمول الاجتماعي والاقتصادي للجميع ضرورياً لتحقيق الإمكانات الإنمائية للصناعات، وخفض التفاوت في الدخل، وتعزيز التماسك الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يشير مؤشر التنمية الشاملة للجميع ٢٠١٨،^(١٠) الذي يتعمده المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى وجود ترابط إيجابي بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وإنتاجية اليد العاملة والعمر الصحي المتوقع. ويشير مؤشر التنمية الشاملة للجميع إلى وجود أداء مماثل بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وتقدم أضعف بكثير لدى البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ويدعم هذا الإمكانات الكبيرة لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، من بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط إلى بلدان الشريحة الدنيا منه وأقل البلدان نمواً.

١٦- وتتمثل إحدى الركائز الثلاث للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في ضرورة أن يحظى النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل للجميع بالدعم ضمن إطار مستدام بيئياً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، التحول الصناعي من خلال التخلص التدريجي من المواد الملوثة في العمليات الصناعية، وهو ما يمثل أولوية للارتقاء من فئة البلدان المتوسطة الدخل إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل. ومن بين التحديات الشائعة المرتبطة عادةً بالركيزة البيئية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة دمج خطط التحول الصناعي الطويلة الأجل وسياسات تنمية الصناعة الخضراء والبرامج البيئية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

١٧- ويمكن للميزة النسبية التي تحظى بها اليونيدو في تيسير نشر التكنولوجيات الجديدة أو تصدير تعميم الممارسات الدائرية أو ترويج برامج تنمية المهارات في سياق تنفيذ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أن تؤثر تأثيراً كبيراً على البلدان المتوسطة الدخل وأن تسرع ارتقائها إلى فئة بلدان

(١٠) معلومات مستخلصة من: http://www3.weforum.org/docs/WEF_Forum_IncGrwth_2018.pdf.

الدخل المرتفع، طالما استمرت الاستثمارات في المجالات الحساسة. وتشمل هذه المجالات الحساسة، في جملة أمور، البنى التحتية الرقمية لتحليل البيانات الضخمة؛ والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء؛ وتنمية المهارات الرفيعة المستوى لجني فوائد البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك قابلية التشغيل البيئي.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٨- في أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت الدول الأعضاء القرار A/RES/72/279 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويتضمن هذا القرار سبعة مجالات تحويلية، هي: '١' وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة، وهي أداة استراتيجية لتوجيه وتسريع المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتركيز على إجراءات ملموسة؛ '٢' إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهو نهج قائم على الطلب ومصمم على نحو يلي الأولويات والاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان؛ '٣' اعتماد نظام محايد ومستقل وممكن للمنسقين المقيمين، يفضي إلى إنشاء فريق قطري للأمم المتحدة يركز على التنمية ويتمتع بمستوى أعلى من القدرات والمسؤولية والحياة؛ '٤' اتباع نهج إقليمي منسق ومعاد تشكيكه وهيكلته من أجل تحسين التماسك والتنسيق على الصعيد الإقليمي؛ '٥' تعزيز الحوكمة الأفقية والشفافية والتقييم على نطاق المنظومة؛ '٦' تعزيز شراكات الأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ '٧' وضع اتفاق تمويل يرمي إلى تحديد الالتزامات المتبادلة من أجل تعزيز الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة في سبيل تقوية آليات تمويل خطة عام ٢٠٣٠.

١٩- وتوجه مسارات العمل الرئيسية هذه لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو زيادة العمل المشترك وتحقيق نتائج جماعية، إلى جانب تعزيز المساءلة على نطاق المنظومة. وستواصل اليونيدو، في إطار عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، دعم البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف المتصلة بالصناعة والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠- وفي الإطار الجديد الذي يوفره نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، يُنتظر من المنسقين المقيمين الاستفادة من خبرة وموجودات جميع كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات غير المقيمة، لدعم البرامج الإنمائية للبلدان. ويوفر النظام الجديد فرصاً متزايدة لليونيدو للإسهام في تحقيق الأولويات الوطنية للبلدان المتوسطة الدخل من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وسيتطلب ذلك التنسيق الوثيق مع البلد المضيف والمنسقين المقيمين للتأكد من أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة متضمن في أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإطار الوطني ذي الصلة.

سد الفجوة بين الجنسين من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

٢١- يشير تحقيق مستويات اجتماعية-اقتصادية مرتفعة من التوازن بين الجنسين إلى الأداء الجيد للتنمية الصناعية. وفي الاقتصادات الأقل نمواً، تكون النساء أكثر عرضة من الرجال للانخراط في

الأنشطة ذات الإنتاجية المتدنية، حيث يعملون في القطاع غير الرسمي.^(١١) ومع ارتفاع البلدان سلم الدخل وبلوغها مرتبة الدخلين المتوسط والمرفع، تميل المرأة إلى الانخراط بداية في الأعمال التجارية الصغيرة المتصلة بالخدمات العامة وخدمات البيع بالتجزئة والتجارة، وكذلك في القطاع غير الرسمي. ومن ثم، إذا تيسر وصول المرأة إلى التعليم العالي، يزداد الاحتمال بأن يصلن إلى التمويل والأنشطة التجارية والوظائف الأخرى الأعلى أجراً.

٢٢- ولا تنظر اليونيدو إلى سد الفجوة بين الجنسين باعتباره مسألة من مسائل التنمية البشرية فحسب، بل أيضاً باعتباره من مسائل "الاقتصاد الذكي"، وبوصفه وسيلة أساسية من أجل تيسير تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في الاقتصادات المتوسطة الدخل. والمنظمة عازمة على تعزيز العنصر الجنساني ضمن نهجها البرنامجي تجاه البلدان المتوسطة الدخل من خلال تنفيذ تدخلات مراعية للاعتبارات الجنسانية للنهوض بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وصلاته بالتصنيع من خلال الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٣- ولذلك، فإن تدخلات اليونيدو في البلدان المتوسطة الدخل سوف تركز على ما يلي: '١' تعزيز تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في تطوير سلسلة قيمة تنافسية قائمة على الزراعة؛ '٢' معالجة العوائق المرتبطة بنوع الجنس والتي تعترض تحويل الأعمال التجارية غير الرسمية إلى أعمال تجارية رسمية موجهة نحو تحقيق النمو؛ '٣' تعزيز مهارات المرأة التقنية وفي مجال مباشرة الأعمال ووصولها إلى التكنولوجيات وخدمات دعم الأعمال التجارية والمناصرة وشبكات المساعدة الذاتية.

ثانياً - الأساس المنطقي للإطار الاستراتيجي

٢٤- تنتمي ٩٧ دولة من الدول الأعضاء في اليونيدو، وعددها ١٦٨ دولة، إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. ويمثل ذلك ما نسبته ٥٨ في المائة من مجموع الدول الأعضاء في اليونيدو. وتعتبر تلك الدول ٩٧ الأعضاء في اليونيدو ضمن الفئة المتوسطة الدخل من مقدمي الموارد المهمين للمنظمة، كما يتضح من مساهمتها التي تُقدَّر بنحو ٤٠ في المائة من ميزانية اليونيدو العادية الحالية من خلال الاشتراكات المقررة (٣٩,٣ في المائة من مجموع الميزانية العادية حسب توزيع اشتراكات اليونيدو لعام ٢٠١٩).

٢٥- وبالنظر إلى أهمية هذه الفئة من البلدان بالنسبة إلى قاعدة أعضاء اليونيدو، وإلى جانب الاعتراف بالتحديات المحددة على صعيد التنمية الصناعية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل من خلال هذا الإطار الجديد للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، تعترف المنظمة بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به البلدان المتوسطة الدخل من أجل تحقيق القضاء على الفقر على الصعيد

(١١) وفقاً للشكل ٢-٦ من تقرير البنك الدولي المعنون "استمرار عدم المساواة بين الجنسين" (٢٠١٢)،

<https://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1315936222006/chapter-2.pdf>

العالمي، وسبل تحديد حلول التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بغية التصدي بفعالية للتحديات المشتركة في مجال التنمية الصناعية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

٢٦- ويستند الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل إلى الولاية المحددة في القرار م ع-١٧/ق-٦، وهو يسترشد بإطار المنظمة البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١. ويكفل هذا التواءم على المستوى الاستراتيجي مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الاتساق في تحقيق نتائج البرامج عن طريق ربط المجالات الأساسية ذات الأولوية بالإطار البرنامجي والإداري، ومن ثمَّ بأداء اليونيدو التنظيمي المرتبط به والنتائج الإنمائية.

٢٧- ولا يسعى هذا التقرير إلى تغطية جميع المجالات الممكنة لتدخلات اليونيدو في البلدان المتوسطة الدخل عبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، بل يركز على تحديات إنمائية مختارة يوجد بشأنها حيز كبير لمساهمات اليونيدو وتعلّمها في البلدان المتوسطة الدخل من خلال تنفيذ ولايتها في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وفي حين أن هذه الوثيقة تحدد التحديات على صعيد التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة التي تواجه جميع البلدان المتوسطة الدخل وتدابير اليونيدو ذات الصلة الرامية إلى التصدي لتلك التحديات، فإن استراتيجيات اليونيدو الإقليمية التي وضعتها الشُعَب الإقليمية المعنية - أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي - هي التي يُتوقع من خلالها تحديد ومعالجة التحديات والثغرات والمآزق التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والعابر للحدود والقطري، وذلك من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو.

ثالثاً- نهج اليونيدو: الرؤية والأهداف

٢٨- يعني الاتساق مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أن الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل يخضع للمراجعة جنباً إلى جنب مع الإطار البرنامجي للمنظمة. بيد أنه بالنظر إلى أن الإطار الزمني الحالي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠١٨-٢٠٢١) يوشك على نهايته، فمن المتوقع إجراء استعراض الإطار المقترح للبلدان المتوسطة الدخل بحلول نهاية عام ٢٠٢١، ومن ثمَّ تكيفه من خلال الدورة المقبلة لاستعراض منتصف المدة، ليُضطلع به من حيث المبدأ من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٥.

٢٩- ويتمثل الهدف العام من هذا الإطار الاستراتيجي في "تعزيز أنشطة اليونيدو في مجال التعاون الصناعي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة لتلك البلدان" (م ع-١٧/ق-٦). وهكذا، فإن الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل سيجعل اليونيدو شريكاً موثقاً به ومحايداً من أجل تنفيذ التنمية الصناعية وتحقيقها، على النحو المتوخى في الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب جميع الأهداف المتصلة بالصناعة من خطة عام ٢٠٣٠ في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٠- وللإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ هدف إداري، هو: التكامل وتوسيع النطاق. ومن خلال هذا الهدف الإداري، يُلتَمَس تحقيق المزيد من التكامل على نطاق الوظائف الأربع للمنظمة، وهي: '١' التعاون التقني؛ و'٢' التحليل والبحث وخدمات المشورة السياسية؛ و'٣' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير؛ و'٤' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات. ويعطي الهدف الإداري الأولوية للبرامج الأكبر حجماً، مثل البرامج القطرية أو برامج الشراكة القطرية أو البرامج الإقليمية. ومن شأن تحديد نهج اليونيدو المتعلق بالبرامج القطرية تحقيق ما يلي: '١' تحسين مواءمة المنهجية من أجل البرامج القطرية وبرامج الشراكة القطرية، و'٢' ضمان الاتساق والتماسك على المستوى البرنامجي.

٣١- ويتمحور الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ حول ثلاث أولويات مواضيعية زائد واحدة. وتمثل الأولويات الثلاث الأولى جوانب مختلفة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وهي: '١' تحقيق الرخاء المشترك، و'٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، و'٣' حماية البيئة، وتمثل أولوية مواضيعية رابعة أداة تمكينية لتحقيق الأولويات الثلاث الأخرى، وهي: '٤' تعزيز المعارف والمؤسسات. وتستبان أهداف وغايات كل واحدة من الأولويات المواضيعية على النحو التالي:

'١' **تحقيق الرخاء المشترك:** في إطار هذه الأولوية المواضيعية، تُعتبر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أداة من أجل الحد من الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي.

'٢' **النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية:** في إطار هذا المجال المواضيعي، تدعم اليونيدو دولها الأعضاء لدفع عجلة التصنيع وتحقيق نمو سريع، وبناء القدرات التجارية في القطاعات الصناعية، والحرص على تمكين جميع الدول الأعضاء من أن تستفيد من التجارة الدولية والتقدم التكنولوجي.

'٣' **حماية البيئة:** تعمل اليونيدو على تعزيز التنمية الصناعية المستدامة بيئياً، وبناء القدرات المؤسسية والصناعية على تخضير الصناعات من خلال تطبيق تكنولوجيات ومنهجيات تقوم على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف، وإنشاء صناعات خضراء.

'٤' **تعزيز المعارف والمؤسسات:** تتيح هذه الأولوية المواضيعية للإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ التحول من منظور مفاهيمي وقطاعي إلى منظور يركز على النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال المعرفة الشاملة لعدة قطاعات والقدرات المؤسسية للمنظمة.

التحديات الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة		
١ - تحقيق الرخاء المشترك	٢ - النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية	٣ - حماية البيئة
سوف تستهدف المنظمة، في سياق تعزيز شراكتها مع البلدان المتوسطة الدخل، حفز خيراتها الفنية في ما يلي: (أ) تحسين العمليات الزراعية وتحديث الصناعات التحويلية من أجل مساعدة كل من البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق التحسينات الهيكلية لديه من خلال المساهمة في تهيئة فرص العمل اللائق؛ (ب) تدعيم مجموعات المنتجين وتيسير الوصول إلى الأسواق؛ (ج) المساعدة على زيادة القيمة المضافة للإنتاج الأولي؛ (د) تيسير الاستفادة من البنى التحتية الرقمية وضمان أمن الطاقة وحماية البيئة.	إن من شأن تركيز اليونيدو على نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات أن يعجل بتنفيذ الممارسات التكنولوجية الجيدة وتطوير المهارات الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل. ولذا، ستعزز المنظمة وتوسع نطاق تنفيذ البرامج المتعلقة بما يلي: (أ) نشر التكنولوجيات الجديدة والمحسنة واستيعابها، وإدماج الابتكارات في عمليات التصنيع؛ (ب) تيسير التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة؛ (ج) تعزيز فرص التنوع الصناعي والتجاري، وإضافة القيمة، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي؛ (د) إسداء الخدمات السياسية إلى الحكومات بشأن الامتثال للمعايير والأنظمة العالمية واعتمادها في المجالات ذات الصلة.	سوف تعالج اليونيدو، من خلال برامجها ومشاريعها المتصلة بالبيئة والطاقة، أولويات البلدان المتوسطة الدخل في هذا المجال من خلال ما يلي: (أ) مساعدة الحكومات والمؤسسات والصناعات في تكييف أساليبها الإنتاجية على أفضل وجه، والاتجاه إلى استخدام نظم إنتاجية أنظف وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد ووضع حلول مستدامة وكفؤة لمشاكل الطاقة؛ (ب) تركيز اليونيدو على ترويج الاقتصاد الأخضر وتوفير حلول الاقتصاد الدائري التي تشجع على إعادة التدوير واستعادة الموارد والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ (ج) مواصلة اليونيدو دعم البلدان المتوسطة الدخل في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ومنها بروتوكول مونتريال، واتفاق باريس، واتفاقية استكهولم، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.
العنصر التمكيني (الأولوية التمكينية): ٤ - تعزيز المعارف والمؤسسات ستشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه الأولوية المواضيعية جميع وظائف اليونيدو. وستتسم الخدمات ذات الصلة، التي توفرها اليونيدو في مجالات مثل تقييم السياسات وإصلاحها أو بناء القدرات في مجال الإحصاءات الصناعية، بأهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل.		

٣٢ - وإضافةً إلى الأولويات المواضيعية والتنفيذية، يحدد الإطار الاستراتيجي أيضاً عدداً محدوداً من المسائل الاستراتيجية، ويصاغ إطاراً تحليلياً مشتركاً، ويقترح نقاط دخول من أجل التدخلات في الأجلين المتوسط والطويل.

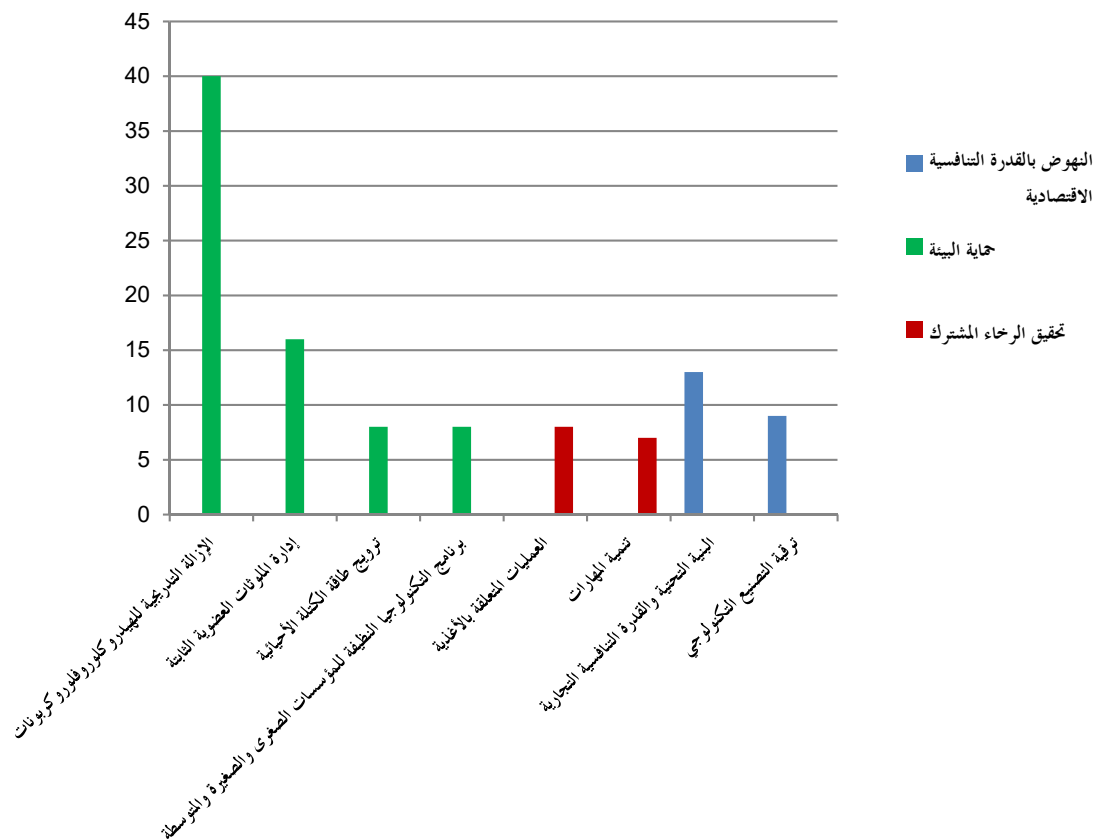
رابعاً - مجالات التدخل ذات الأولوية

٣٣- يرتبط عدد كبير من مشاريع اليونيدو المنفذة في البلدان المتوسطة الدخل حتى آب/أغسطس ٢٠١٨ بالأولوية المواضيعية التي تركز على حماية البيئة (ما نسبته ٦٠,٤ في المائة من المجموع). وتشمل الأنشطة والمشاريع والبرامج في إطار هذه الأولوية المواضيعية في الغالب ما يلي: (أ) الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد؛ (ب) التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون؛ (ج) الكتلة الأحيائية والحلول الكهربائية الصغيرة؛ (د) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والمعدنية.

٣٤- وتُكرّس الأنشطة المنفذة في إطار تحقيق الرخاء المشترك إلى المجالات التالية: (أ) تنمية سلاسل القيمة والعمليات ذات الصلة بالأغذية؛ (ب) التدريب المهني؛ (ج) تنمية التجمعات والصناعات الإبداعية.

٣٥- وتتسم الأولوية المواضيعية المتعلقة بالنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية في البلدان المتوسطة الدخل بما يلي: (أ) تحسين القدرة التنافسية للصناعات الموجهة نحو التصدير؛ (ب) تحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات؛ (ج) تعزيز الإنتاجية في القطاعات الصناعية الرئيسية؛ (د) اتحادات التصدير؛ (هـ) القدرة التنافسية التجارية. ويقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن محور التركيز الأساسي القائم لأنشطة اليونيدو التقنية المنفذة في البلدان المتوسطة الدخل حتى آب/أغسطس ٢٠١٨.

محور تركيز اليونيدو في البلدان المتوسطة الدخل حسب عدد المشاريع المنفذة



مجالات التركيز ذات الأولوية

٣٦- يهدف هذا الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل إلى توفير إرشادات لاستكمال وتعزيز مجالات التركيز الراهنة لأنشطة اليونيدو في البلدان المتوسطة الدخل بنهج موجه نحو تحقيق الأهداف وإحداث الأثر. وتستدعي التحديات والفرص التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تدابير اليونيدو، وذلك في ضوء الولاية المسندة إلى المنظمة بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وقدرتها على التأثير على تنفيذ جميع الأهداف والغايات المتعلقة بالصناعة. وفي هذا السياق، فإن الإطار الاستراتيجي يتمحور حول مجموعة من الأولويات الإنمائية في المجالات الأساسية التالية: '١' التكنولوجيا؛ '٢' رأس المال البشري؛ '٣' الاستدامة البيئية:

'١' التكنولوجيا: تُكتسب المزايا التنافسية الرئيسية في إطار الثورة الصناعية الرابعة من خلال توليد البيانات ومعالجتها وتيسير الحصول عليها عن طريق دمج النظم المادية والسيريرية بالاستعانة بالمؤهلات والمهارات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن فوائد التقارب التكنولوجي يمكن أن تفضي إلى اعتماد نهج ثورية جديدة تعزز الإنتاجية وتؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أسية بدلاً من المعدلات الخطية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على البيئة من خلال ممارسات الاقتصاد الدائري. وفي هذا السياق، تكتسي التدابير السياساتية والتنظيمية للتكيف بنجاح مع التكنولوجيات الجديدة أهمية كبرى. وقد تؤدي العولمة والرقمنة في غياب الامتثال الكافي للمعايير على الصعيدين الوطني والعالمي، مثل المعايير المتعلقة بالتشغيل المشترك، إلى توسيع الفجوة في الإنتاجية بين البلدان، مما سيؤثر على التجارة الداخلية أو البينية أو الدولية. ولذا، فإن من المهم جداً أن تعدّل البلدان المتوسطة الدخل أدوات السياسة الاقتصادية وفق البيئة الاقتصادية الجديدة لتحقيق انتقال مستدام وشامل للجميع من الناحية الاجتماعية. وبالنظر إلى أوجه التنوع والاختلاف بين البلدان المتوسطة الدخل من حيث مستوياتها الإنمائية، فإن مدى استعدادها لتنفيذ الصناعة ٤.٠، يتباين فيما بينها، تبعاً لحالة قواعدها الصناعية المحلية، ورأس مالها البشري المناسب مع تحليل البيانات الضخمة، وقابلية التشغيل البيئي لديها، وبناءها التحتية الرقمية، وبيئاتها التنظيمية.

وتماشياً مع استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة^(١٢) وهدفها الأساسي المتمثل في السعي إلى "تحديد الكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات لتعجيل بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،^(١٣) فإن النهج الذي تتبعه اليونيدو إزاء التكنولوجيات الجديدة في البلدان المتوسطة الدخل سوف يركز على تشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال جميع التدابير المنسقة الممكنة، بما في ذلك وضع ونقل وتكييف التكنولوجيات الجديدة على الصعيد المتعدد القطاعات، وكذلك تقديم المشورة السياساتية

(١٢) استراتيجية الأمين العام أنطونيو غوتيريش بشأن التكنولوجيات الجديدة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨:

<http://www.un.org/en/newtechnologies/images/pdf/SGs-Strategy-on-New-Technologies.pdf>

(١٣) المرجع نفسه.

اللازمة لضمان الامتثال الكامل للأطر التنظيمية العالمية. ومن خلال تنفيذ هذا النهج، تهدف اليونيدو أيضاً إلى المساهمة في سد ما يسمى "الفجوة التكنولوجية" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وعليه، فإن نهج اليونيدو بشأن نقل التكنولوجيا وتكييفها في البلدان المتوسطة الدخل سيعطي الأولوية لما يلي:

- تيسير الانتقال السلس إلى الصناعة 4.0 في مجالات الزراعة والتعدين والطاقة والصناعات التحويلية والخدمات ذات الصلة بالصناعات التحويلية؛
- التعجيل باعتماد الطاقة النظيفة (الشبكات الذكية؛ محطات الطاقة الافتراضية؛ توفير الطاقة والموارد في قطاع الصناعات التحويلية)؛
- دعم الاقتصاد الدائري باستخدام تكنولوجيات الصناعة 4.0؛
- دعم الارتقاء/الابتكار فيما يتعلق بسلاسل القيمة (تحديث العمليات والمنتجات والوظائف وسلاسل القيمة)؛
- دعم اعتماد الصناعة 4.0 في التحول الرقمي لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛
- دعم التعديلات المؤسسية (القواعد والأنظمة والأعراف والمعايير بشأن قابلية التشغيل البيئي)؛
- نشر النهج القطاعية، التي تأخذ في الاعتبار الاستعداد التكنولوجي وطلبات تعميم الممارسات التجارية الدائرية، مثل السيارات والزراعة والمنسوجات والملابس والقطاعات الأخرى؛
- تقييم مدى استعداد البلدان المتوسطة الدخل لاعتماد الصناعة 4.0 من خلال إنشاء نظام شامل للمؤشرات من أجل الرصد والتقييم؛
- تحديد التطورات التكنولوجية القائمة لدى البلدان المتوسطة الدخل؛
- تحديد الاحتياجات من أجل تحسين المهارات لتلبية متطلبات الصناعة 4.0 وتطوير مناهج دراسية جديدة للتعليم والتدريب المهني؛
- تحسين البنى التحتية الرقمية للبلدان المتوسطة الدخل؛
- بناء بيئة رقمية للأعمال والابتكار لتعزيز تنظيم المشاريع والابتكار، ولا سيما لفائدة الشباب والنساء؛
- دعم تعميم العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك نظم الابتكار الوطنية والإقليمية والقطاعية.

٢٠ رأس المال البشري: يركز معظم النقاش داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن مستقبل العمل على التكنولوجيا وأثرها على الوظائف. ومن الممكن أن تكون لآثار التقدم التكنولوجي

في أسواق العمل انعكاسات على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة - بما في ذلك الهدف ٤ (التعليم)، أو الهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع)، أو الهدف ٩ (البنية التحتية والتصنيع)، أو الهدف ١٠ (أوجه عدم المساواة)، أو الهدف ١٧ (الشراكات) - وهي مترابطة ومتعاضدة. وفي هذا السياق، فإن استمرار البطالة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في صفوف الشباب والنساء، يعطي الأولوية لترويج أدوات ووسائل تعزيز التوقعات المتعلقة باحتياجات السوق. وتضطلع مدارس التدريب المهني بدور حاسم في مواجهة هذا التحدي من خلال إعداد العمالة الماهرة، والمساهمة في تعزيز الإنتاجية الصناعية، والإسهام بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وكثيراً ما تعاني بلدان الدخل المتوسط الأدنى والأعلى على السواء من ندرة الموارد اللازمة لمواكبة الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل والتكنولوجيات الجديدة والمستدامة، حيث تُستخدم في بعض الحالات معدات ومناهج دراسية متقدمة في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك، يواجه الناس تعقيدات متزايدة في الحصول على عمل بما لديهم من مهارات، في حين أن الشركات العاملة في البلدان تواجه نقصاً في القوى العاملة المحلية.

ويهدف نهج اليونيدو ضمن هذا المجال من مجالات الأولوية إلى توسيع نطاق المنصات المخصصة لترويج تنمية المهارات الصناعية، وخاصة في أوساط الشباب والنساء في البلدان المتوسطة الدخل. وسيجري بصفة خاصة تعزيز دور اليونيدو كمحفز للمعرفة من خلال الشراكات الإنمائية بين القطاعين العام والخاص. وبالتوازي مع ذلك، سيعالج دعم العمل على إنشاء وتطوير مدارس التدريب المهني بغرض سد النقص في المهارات وفقاً لمتطلبات أسواق العمل في قطاعات أو صناعات محددة معالجة دقيقة استناداً إلى الأهداف الأساسية التالية:

- الجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء في التنمية من أجل وضع مناهج تدريبية لتلبية احتياجات القوة العاملة من مجموعات المهارات المناسبة للسياق؛
- إبراز الحوار بشأن موضوع مستقبل المهارات الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل؛
- توسيع نطاق برامج تنمية المهارات؛
- تعزيز التمكين الاقتصادي ومهارات تنظيم المشاريع لدى المرأة.

٣' **الاستدامة البيئية:** تشمل التحديات التي تواجه عمليات صنع السياسات لدى البلدان المتوسطة الدخل التوفيق بين النمو الاقتصادي والتحول المُراعِي للبيئة على نحو يشمل الجميع من الناحية الاجتماعية. وتتيح الطبيعة المترابطة لخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس فرصة فريدة لإيجاد أوجه تآزر بين مختلف العمليات المتعددة الأطراف التي تتناول تغير المناخ والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يصبح تنفيذ الاقتصاد الدائري أكثر أهمية مع ارتقاء البلدان تدريجياً سلم الدخل وتعلمها توسيع نطاق استخدامها للموارد وإدارتها للنفايات، والحد من اعتمادها على المواد الخام المستوردة وكذلك المنتجات الأخرى المصنعة في الخارج.

وقد تم صقل خبرة اليونيدو ومزاياها النسبية بشأن العمل البيئي في المجالات التالية: '١' دعم صنع منتجات أنظف؛ و'٢' تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وتطوير منتجات سهلة التدوير؛ و'٣' التعامل مع استرداد الموارد أو التخلص الآمن منها في نهاية حياة المنتج. وبالنظر إلى أن اليونيدو ما فتئت تروج الانتقال إلى الاقتصاد الدائري - ضمن مسميات مختلفة - على مدى ثلاثين عاماً، كما يتضح من مركز الإنتاج الأنظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد، مع مراعاة أيضاً أن الاقتصاد الدائري يرتبط بما لا يقل عن ١٢ من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر،^(١٤) بما فيها الهدف ٩، فإن المنظمة ستساعد البلدان المتوسطة الدخل لتحقيق التحول الصناعي الأخضر من خلال ما يلي:

- استخدام التكنولوجيات المنخفضة الكربون وتطبيق النظم الدائرية؛
- اعتماد منظورات دائرية في إدارة النفايات ونماذج دائرية للأعمال التجارية قائمة على التكامل والتآزر من أجل تعزيز الإنتاجية؛
- تحسين سلاسل القيمة المستدامة التي تولد فرص العمل الخضراء؛
- إنشاء مدن مستدامة ومجمعات صناعية إيكولوجية؛
- تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (بروتوكول مونتريال، واتفاقية استكهولم، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

٣٧- ويتطلب الارتقاء التكنولوجي وتعزيز الإنتاجية وتحسين سلاسل القيمة العالمية قوة العمل الصحيحة والماهرة والامتثال للأطر التنظيمية البيئية العالمية. وتجسد هذه الروابط بين مجالات العمل الثلاثة ذات الأولوية المقترحة الجوهر المترابط لخطة عام ٢٠٣٠، ومن ثم الطابع المترابط للنهج الذي تتبعه اليونيدو.

خامساً - وسائل التنفيذ

٣٨- سوف توفر اليونيدو مساعدات فعالة في مجال التنمية الصناعية من خلال وظائفها التمكينية الأربع، وهي تحديداً:

- التعاون التقني: تمثل خدمات اليونيدو التقنية المهمة العملية الأساسية للمنظمة من أجل المضي قدماً في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في دولها الأعضاء. وستقدم اليونيدو، من خلال تكييف خدماتها في مجال التعاون التقني مع الاحتياجات المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة للبلدان المتوسطة الدخل على اختلاف المراحل التي بلغتها من التنمية، الدليل على خبرتها التنظيمية تجاه البلدان المتوسطة الدخل. وستعمل برامج التعاون التقني بقوة لتحقيق ما يلي: (أ) بناء القدرات من أجل التصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة ومساائل إنتاجية الموارد؛ (ب)

(١٤) تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد، <https://europa.eu/capacity4dev/unep/documents/resource-efficiency-potential-and-economic-implications>.

نشر التكنولوجيات النظيفة؛ (ج) تعزيز تنمية القدرة التنافسية؛ (د) تطوير البنى التحتية للمنشآت التجارية لدعم العلوم والصناعة وتطوير التكنولوجيا؛ (هـ) دعم إدماج المرأة والشباب والفئات الضعيفة في الاقتصاد.

- التحليل والبحث وخدمات المشورة السياسية: سوف تعزز اليونيدو دعمها لحكومات البلدان المتوسطة الدخل على نطاق دورة تقرير السياسات الصناعية عن طريق توسيع نطاق تنفيذ آليات الحوكمة من أجل تصميم السياسات وتنفيذها. وسوف تيسر اليونيدو، من خلال تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان المتوسطة الدخل من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق تقديم التقييمات والتحليلات السياسية، إدماج الخدمات التقنية التي تقدمها على نطاق المهام والمجالات المواضيعية لتحقيق النتائج الإنمائية الطويلة الأجل، ومن ثمّ توسيع نطاق خدمات اليونيدو في البلدان المتوسطة الدخل على نحو متكامل.

- وضع القواعد والمعايير والأنشطة المتصلة بالتنوع: سوف تزيد اليونيدو وتعزز ممارستها المتعلقة بوضع المعايير والقواعد في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في سياق ما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل بروتوكول مونتريال بشأن التدرّج في التخلص من المواد المستنفدة للأوزون واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ (ب) تنفيذ المجمعات الصناعية الإيكولوجية؛ والمكونات الصناعية لبرنامج المدن المستدامة؛ (ج) تنفيذ معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي الأيزو ٩٠٠١ والأيزو ١٤٠٠١ والأيزو ٥٠٠٠١ والأيزو ٨٠٠٠ والمبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة.

- عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف وبناء الشبكات والتعاون الصناعي: سوف تسهم اليونيدو، من خلال تعزيز وظيفتها الخاصة بعقد الاجتماعات، في توسيع نطاق الاستثمار، ونقل المعارف والتكنولوجيا، وبناء الشبكات، والتعاون في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل. وبالتوازي مع ذلك، سوف تُبنى تحالفات استراتيجية سياقية الأساس مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تيسير تقديم المساعدة بطريقة أكثر فعالية، مع زيادة الأثر الجماعي على الأرض.

٣٩- ويُعتبر تصميم السياسات الصناعية عنصراً رئيسياً في الاستراتيجيات الإنمائية في البلدان المتوسطة الدخل. بيد أن ثمة عائقاً مستمراً يعيق تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، بل والأعلى، وهو الافتقار إلى القدرات المناسبة للاضطلاع على نحو مستقل بتشخيص صناعي دقيق واتباع عملية صياغة استراتيجية قائمة على الأدلة بما فيه الكفاية.

٤٠- وعليه، ستقوم اليونيدو بإعطاء الأولوية لهذه المهمة الأساسية بوضع وتيسير استراتيجيات صناعية سياقية الأساس وسياسات لاحقة للمساهمة في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة.

وسوف يستند نهج دورة اليونيدو السياسية تجاه البلدان المتوسطة الدخل إلى ثلاث ركائز، هي: أولاً، التشخيص الصناعي؛ وثانياً، الاستراتيجية الصناعية؛ وثالثاً، السياسة الصناعية. ومن أجل ضمان النجاح في تفعيل هذا النهج، سوف تؤكد اليونيدو على تنفيذ حُرْم لبناء القدرات المؤسسية لتدريب الموظفين العموميين ومحليي السياسات العامة لتيسير اتخاذهم قرارات مستنيرة استناداً إلى فحص دقيق للأدلة التجريبية. وتجسد مبادرة اليونيدو بشأن "تحسين نوعية السياسات الصناعية" (مشروع EQuIP) هذا المفهوم عن طريق تجميع نهج قياس الأداء الصناعي والقدرات الصناعية المتاحة على الصعيد العالمي وكذلك عدد من المنهجيات الجديدة المصممة خصيصاً من أجل التشخيص الصناعي التي تراعي أيضاً الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية الصناعية.

الشراكات وطرائق التمويل

٤١- سوف تكون الاستفادة من الشراكات ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالتعاون معفرادى البلدان المتوسطة الدخل ومجموعة البلدان المتوسطة الدخل ككل من أجل تعميق الأثر الإنمائي في صميم الإطار الاستراتيجي المحدد للتعاون. وستوجه الأشكال التقليدية لتمويل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة استراتيجياً من خلال التحليل والحصر الدقيقين للأولويات المواضيعية والجغرافية للجهات المانحة المحتملة، التقليدية والناشئة على السواء، والحرص عند اختيار ما يتصل منها بولاية اليونيدو. وستشدد اليونيدو على ضرورة تحديد مؤسسات وطنية شريكة تتسم بالقوة (رابطات الأعمال التجارية والجامعات ومراكز المعرفة والمنظمات غير الحكومية) للنهوض بالمبادرات المشتركة المتعلقة بتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وإضافةً إلى النموذج التقليدي لإقامة الشراكات مع البلدان المتوسطة الدخل، وعن طريق الصندوق المتعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية، وهو نهج اليونيدو المحدد إزاء البلدان المتوسطة الدخل، سيركز الإطار الاستراتيجي تركيزاً خاصاً على ما يلي:

١' إقامة الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية ومؤسسات التمويل الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية: سوف تتمثل ركيزة أساسية للتعاون المعزز مع البلدان المتوسطة الدخل في استكشاف بدائل التعاون وإقامة الشراكات مع مصادر التمويل الخاصة (بما في ذلك الدعم المالي والاستثمار المباشر) ومؤسسات التمويل الإنمائي/المؤسسات المالية الدولية. ومن خلال إقامة شراكات مستمرة مع قطاع الأعمال التجارية، سوف تُكفل مراعاة آراء قطاعات الصناعة لدى البلدان المتوسطة الدخل في أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها اليونيدو وفي تدخلاتها المعيارية. وفي الوقت نفسه، سيؤدي التوسع التدريجي في نهج التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، من قبيل برنامج الشراكة القطرية، إلى زيادة دور اليونيدو في التنمية الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل من خلال مساعدتها على تحقيق أثر إنمائي أعمق. وستكون منابر أصحاب المصلحة المتعددين محفلاً للنقاش وتبادل المعلومات وإطلاق إمكانات مختلف العناصر الفاعلة المعنية بشأن مجالات محددة تتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وينبغي أيضاً أن تُولى الجهود التي تبذلها اليونيدو الأولوية لإعطاء الصفة الدولية للقطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل وأن تدعمه من خلال إقامة المعارض وإيفاد البعثات التجارية وتنظيم الأنشطة

المشتركة فيما بين المؤسسات التجارية على الصعيد الدولي. و ستركز الجهود أيضاً على توطيد أواصر التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي/المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى جانب ما يُقدّم من دعم في شكل منح من تلك المؤسسات، وعن طريق دعم حكومات البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ برامج تلك المؤسسات أو مشاريعها.

٢٠٠٠ إقامة الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة: تتطلع اليونيدو أيضاً إلى تعزيز تعاونها مع سائر كيانات الأمم المتحدة. وانطلاقاً من الميزة النسبية التقنية التي تتمتع بها اليونيدو، ونظراً إلى الصلة الأكبر المتوقعة للأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سيكون التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الشقيقة عاملاً أساسياً في جعل المنظمة تتبوأ مركز الجهة الريادية فيما يتعلق بجميع أنشطة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل. وستشارك اليونيدو بنشاط في حشد الأموال المشتركة داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستستكشف في الوقت ذاته الفرص الناشئة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الحصول على الأموال من الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيره من الأدوات ذات الصلة. وفي حين يقيّم التنسيق بين مختلف كيانات المنظومة على الصعيد الميداني ضرورياً، فإن اليونيدو ستعمل أيضاً على المشاركة في المناقشات السياسية الجارية، ولا سيما المناقشات الجارية على مستوى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد شرعت بالفعل الإدارة المسؤولة في اليونيدو عن شؤون البلدان المتوسطة الدخل في المشاركة في العمل الجاري إعداده حالياً في نيويورك بشأن البلدان المتوسطة الدخل بتنسيق من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقيادة مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل. ومن المتوقع توحيد جهود هذه المشاركة تدريجياً، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تكريس مكانة المنظمة من حيث إدماج ولاية اليونيدو المتمثلة في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في العملية.

٣٠٠٠ استكشاف آليات بديلة لتمويل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما فيها التمويل الذاتي: سوف توجّه الأشكال التقليدية لتمويل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل استراتيجياً من خلال تحليل وحصر دقيقين للأولويات المواضيعية والجغرافية للجهات المانحة المحتملة، التقليدية والناشئة على السواء، والحرص عند اختيار ما يتصل منها بولاية اليونيدو. وثمة فرصة كبيرة لتطوير أنشطة التمويل الذاتي وتوسيع نطاقها في البلدان المتوسطة الدخل. وبالنظر إلى حالة دخلها وإنجازاتها الإنمائية، ولا سيما بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط، يمكن أن تعالج بعض أولوياتها المتعلقة بالتنمية الصناعية عن طريق التمويل الذاتي بصفة رئيسية، بما يؤكد على نحو جدير بالانتباه شعور البلدان المتوسطة الدخل بامتلاكها لمقدرات التنمية على أرضها.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٤٢ - تكتسي الحلول والتكنولوجيات الجنوبية المنشأ أهمية خاصة بالنسبة إلى بلدان الشريحتين العليا والدنيا من الدخل المتوسط لأنها ناشئة من بيئات وسياقات جنوبية مماثلة. وكثيراً ما يستلزم ابتكارها

تكاليف أقل، ويمكن أن توفر مزيداً من الحلول الفعالة من حيث التكلفة والميسورة، وتقدم خياراً إضافياً لبلدان الجنوب الناشئة دون أن تستبعد استخدام التكنولوجيا المماثلة التي مصدرها بلدان الشمال في الوقت نفسه. وسوف تركز فرص التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة التي ينبغي انتهازها من خلال التعاون الثلاثي في البلدان المتوسطة الدخل أساساً على الاستفادة من إمكانيات الابتكار. وبما أن التعاون الثلاثي يضم طائفة متنوعة من الشركاء، هناك العديد من الإمكانيات للتعلم والاستلهام، حيث ستتصرف اليونيدو بوصفها عاملاً حفازاً للمعارف والخبرات. وستعزز العلاقات الأفقية فيما بين الشركاء، مثل تلك التي أنشئت من خلال التعاون الثلاثي، ملكية جميع الأطراف المعنية للنشاط المعني. وفي الواقع، فإن هذه الملكية الثلاثية الأطراف عامل رئيسي من عوامل النجاح المشجعة على توسيع النطاق والتكرار. ولذلك، فإن توسيع وزيادة نقل التكنولوجيات الجديدة ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيكتسبان أهمية بالغة لبناء القدرات التكنولوجية والإدارية للبلدان المتوسطة الدخل. وستتمكن تلك البلدان بذلك من التكيف مع زيادة تدفق التكنولوجيات، مما سيمهد الطريق لارتقائها إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل.

٤٣- واستناداً إلى كل ما سبق وإلى الميزة النسبية للمنظمة وخبرتها الفنية المثبتة، ستضطلع اليونيدو بما يلي: (أ) الوقوف على فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقييمها على الصعيد الإقليمي، وذلك بعد التحليل الذي تجريه الشُعَب الإقليمية المعنية بشأن النهج الإقليمي المتعلق بها؛ (ب) اتباع نهج قائم على الطلب ومصمم خصيصاً لتحديد الحلول الإنمائية الصناعية الخاصة بالجنوب، بما في ذلك الخبرات وأفضل الممارسات القائمة التي ينبغي نشرها وتكرارها؛ (ج) استكمال مسيرة التجارب القائمة، مثل المركز الدولي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في نيودلهي بالهند، ومركز اليونيدو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي في بيجين، الصين. ومن ضمن الأنشطة المقرر التأكيد عليها في إطار طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما يلي: '١' الارتقاء الصناعي؛ '٢' التمكين الاقتصادي للمرأة وريادتها للأعمال؛ '٣' تطوير التكنولوجيات الخضراء وحلول مصادر الطاقة المستدامة؛ '٤' اتباع أساليب إنتاجية أكثر نظافة وأكفاً في استخدام الموارد؛ '٥' تشجيع الشباب على ريادة المشاريع التجارية وتهيئة فرص العمل لهم؛ '٦' تنمية الأعمال التجارية-الزراعية.

سادساً- إدارة المخاطر

٤٤- المخاطر الخارجية:

- ينبغي لأنشطة التعاون التقني الموجهة نحو البلدان المتوسطة الدخل والمتسقة مع الأولويات المحددة في هذه الوثيقة أن تنفذ على نحو يلي توقعات البلدان المتوسطة الدخل.
- سيلزم استقطاب التمويل الكافي للتغلب على التحديات والأهداف المحددة.

٤٥- المخاطر الداخلية:

- الاتساق في النهج المتبع لمواءمة هذا الإطار الاستراتيجي مع البلدان المتوسطة الدخل واستراتيجيات اليونيدو والمجموعات الأخرى من البلدان على نحو متكامل.

- يمكن للقيود على الصعيد الميداني، بما في ذلك مركز اليونيدو كوكالة غير مقيمة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل، أو الآثار الناجمة عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تعيق التواصل الاستباقي لممثلي اليونيدو مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٦ - تدابير الطوارئ:

- ينبغي تحقيق التكامل بين النهج الاستراتيجية ومختلف مجموعات البلدان (البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً) من خلال تطبيق نهج متباينة من حيث الجوهر على مجالات مواضيعية متماثلة - أي الصناعة 4.0؛ والاقتصاد الدائري؛ ورأس المال البشري.
- يتعين على اليونيدو العمل على توسيع قاعدتها القائمة فيما يخص الجهات المانحة، ولا سيما عن طريق التعاون مع القطاع الخاص على استكشاف طرائق ونماذج تجارية مبتكرة.
- ستعمل اليونيدو على بناء تحالفات متينة مع الوكالات الشقيقة الأخرى في الأمم المتحدة، وتعميق التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي/المؤسسات المالية الدولية.

الرصد والتقييم

- ٤٧ - ستكون إدارة البرامج والشراكات والتكامل الميداني التابعة لليونيدو هي الجهة المسؤولة عن متابعة وتنسيق النتائج المحققة بوصفها مركز التنسيق للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وستتولى الإدارة الاضطلاع بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تنسيق ورصد أنشطة الإدارات والشعب والمكاتب الميدانية، بما يضمن الاتساق والمواءمة مع إطار التعاون بوجه عام.
- ٤٨ - وسيبلغ عن التقدم المحرز من خلال تقرير اليونيدو السنوي، وكذلك من خلال إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء، ومنصة اليونيدو للبيانات المفتوحة. وسيجري استعراض الإطار الاستراتيجي بما يتماشى مع إطار المنظمة البرنامجي المتوسط الأجل.
- ٤٩ - وستجري شعبة التقييم المستقل في اليونيدو تقييماً للأنشطة المنفذة في سياق الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل.

الأثر الإنمائي

التغيير المتوسط (٢)

أساساً الأهداف ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ تحقيق الرخاء المشترك، والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، وحماية البيئة؛ تعزيز المعارف والمؤسسات

زيادة استعداد البلدان المتوسطة الدخل للصناعة 4.0 و/أو عصر التغير التكنولوجي السريع، ولا سيما في قطاعات الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية.

توجيه وإرشاد مستقبل المهارات الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل على نحو أفضل استناداً إلى السياسات والآليات والمؤسسات المناسبة. تفعيل الصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري.

تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية بين البلدان المتوسطة الدخل.

التغيير المتوسط (١)

١ - تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المؤاتية من خلال إيجاد فرص العمل المستدامة والاستثمارات وتكثيف التكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٢ - تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ ممارسات التكنولوجيات الجيدة وتنمية المهارات الصناعية.

٣ - تهيئة بيئة تمكينية للصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري.

٤ - تعزيز شبكات التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب، حيث يتم تبادل المعارف بشأن جعل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ممكنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تدخلات اليونيدو

سوف تُطور تدخلات اليونيدو استناداً إلى الأهداف الإداري للإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء: التكامل وتوسيع النطاق. وسيحقق ذلك من خلال الجمع بين فوائد المهام الأساسية الأربع لليونيدو المتمثلة في التعاون التقني، وتحليل السياسات وتقديم المشورة، ووضع القواعد والمعايير، وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات، وتحقيق التأزر بينها، مما يتيح عملية توسيع النطاق.

وضع برامج مصممة خصيصاً لمساعدة مجموعة محددة من البلدان المتوسطة الدخل في المجالات التالية، المتمحورة حول استخدام التكنولوجيا وتعزيزها ورأس المال البشري والاستدامة البيئية:

(أ) تحسين العمليات الزراعية وتحديث الصناعة التحويلية عن طريق ما يلي:

١٠ تيسير الانتقال السلس إلى الصناعة 4.0 في الصناعات الزراعية والتعدين والطاقة والصناعات التحويلية

والخدمات ذات الصلة بتلك الصناعات

٢٠ دعم تحسين العمليات الصناعية والتحول الرقمي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتكيفها مع

الصناعة 4.0

(ب) تعزيز مجموعات المنتجين ودعم التحسين/الابتكار فيما يخص سلاسل القيمة (تحديث العمليات والمنتجات والوظائف

وسلاسل القيمة)؛

(ج) زيادة القيمة المضافة للإنتاج الأولي عن طريق تعزيز سلاسل القيمة العالمية؛

(د) توفير إمكانية الوصول إلى البنى التحتية الرقمية وتحسينها؛

(هـ) التشخيص والتحليل لتعزيز آفاق التنوع الصناعي والتجاري وتحقيق القيمة المضافة؛

(و) تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات بشأن الامتثال واعتماد المعايير والأنظمة العالمية؛

(ز) إسداء المشورة إلى الحكومات والمؤسسات والصناعات بشأن تكييف أساليبها الإنتاجية من أجل تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف ونظم الاقتصاد الدائري، ودعم التعديلات المؤسسية الكبيرة (القواعد والأنظمة والأعراف والمعايير من أجل قابلية التشغيل البيئي)؛

(ح) نشر نهج تُخصّص قطاعات محددة وتراعي الاستعداد التكنولوجي وطلبات تعميم الممارسات التجارية الدائرية، مثل السيارات والزراعة والنسوجات والملابس وقطاعات أخرى؛

(ط) تقييم جاهزية البلدان المتوسطة الدخل لاعتماد الصناعة 4.0 من خلال إنشاء نظام شامل للمؤشرات من أجل الرصد؛

(ي) تحديد أوجه التقدم التكنولوجي التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل في مجال تكنولوجيايات الصناعة 4.0؛

(ك) تحديد الاحتياجات من أجل تحسين المهارات بشأن قابلية التشغيل البيئي، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات

الضخمة لتلبية احتياجات الصناعة 4.0، وتطوير مناهج جديدة للتعليم والتدريب المهني؛

- (ل) تحسين البنى التحتية الرقمية للبلدان المتوسطة الدخل؛
- (م) بناء بيئة رقمية للأعمال والابتكار لتعزيز تنظيم المشاريع والابتكار، ولا سيما لفائدة الشباب والنساء؛
- (ن) دعم تعميم العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك نظم الابتكار الوطنية والإقليمية والقطاعية؛
- (س) ترويج الاقتصاد الأخضر، من خلال ما يلي:
- ١' استخدام التكنولوجيات المنخفضة الكربون وتطبيق النظم والممارسات التجارية الدائرية؛
- ٢' توفير حلول الاقتصاد الدائري، بما في ذلك تشجيع إعادة التدوير واستعادة الموارد والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وكذلك تطبيق تكنولوجيات الصناعة 4.0 (الرقمية) على الحلول الدائرية؛
- ٣' إقامة سلاسل قيمة مستدامة وتوليد وظائف خضراء؛
- ٤' دعم المدن المستدامة والمجمعات الصناعية الإيكولوجية.
- (ع) دعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف، بما فيها بروتوكول مونتريال، واتفاق باريس، واتفاقية استكهولم، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛
- (ف) توسيع نطاق برامج تعزيز تنمية المهارات الصناعية، ولا سيما في أوساط الشباب والنساء في البلدان المتوسطة الدخل. وتشمل طرائق القيام بذلك ما يلي:
- ١' الجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء في التنمية لضمان مستقبل المهارات في البلدان المتوسطة الدخل؛
- ٢' استخدام قدرة اليونيدو التنظيمية لإقامة حوار بشأن موضوع مستقبل المهارات الصناعية في البلدان المتوسطة الدخل.
- (ص) الاضطلاع بأنشطة تعزيز المعارف والمؤسسات، بما في ذلك، في جملة أمور، تقييم السياسات والإصلاحات، وبناء القدرات في مجال الإحصاءات الصناعية.

مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء

يُقاس إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء النتائج الإنمائية لليونيدو على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، باستخدام مجموعة من المؤشرات،^(١٥) بما في ذلك المؤشرات المختارة التالية التي تجسد بصفة خاصة التقدم المحرز بشأن مجالات بالغة الأهمية:^(١٦)

١' المؤشر ١-١: القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (/.)

٢' المؤشر ٢-١: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة (/.)

٣' المؤشر ٥-١: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠١٠ الثانية عند تعادل القوة الشرائية (وحدات))

٤' المؤشر ٦-١: نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (/.)

٥' المؤشر ١٥-١: حصة البلدان النامية من الصادرات العالمية (/.)

٦' المؤشر ١٦-١: مرحلة التصنيع (عدد البلدان)

٧' المؤشر ١٧-١: مؤشر الأداء الصناعي التنافسي.

٨' المؤشر ١-٣: عدد برامج/مشاريع اليونيدو المعتمدة لكل منطقة.

تسعى البلدان المتوسطة الدخل إلى الفكاك من مصيدة الدخل المتوسط. وفي هذا السياق، يواصل القطاع الخاص الانضغاط بأدوار مهمة، منها بوصفه مصدراً للإبتكار والنمو، وكمشارك في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١؛ الفقرة ١٧).

تيسير الحوار السياسي بشأن القضايا المتعلقة بالتهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخصوصاً، وإن لم يكن حصراً، في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل (الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١؛ الفقرة ٤٠، ٤١، ٤٢).

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل،
٢٠٢١-٢٠١٨

(١٥) يُستعرض سجل الأداء والنتائج في الإطار المتكامل للنتائج والأداء ويُحدثان على أساس فصلي في منصة البيانات المفتوحة، وعلى أساس سنوي في التقرير السنوي.

(١٦) يُخضع الإطار المتكامل للنتائج والأداء حالياً حالياً للصقل وإعادة الصياغة. وقد تتطلب التغييرات في الإطار الحالي إدخال تعديلات لاحقة على المؤشرات المقترحة.

المرفق ٢: قائمة الدول الأعضاء في اليونيدو من البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لتصنيف البنك الدولي

قائمة البلدان المتوسطة الدخل الأدنى من الدول الأعضاء في اليونيدو: ٤٣

- ١- إندونيسيا
- ٢- إيسواتيني
- ٣- أنغولا
- ٤- أوزبكستان
- ٥- أوكرانيا
- ٦- بابوا غينيا الجديدة
- ٧- باكستان
- ٨- بنغلاديش
- ٩- بوتان
- ١٠- بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
- ١١- تونس
- ١٢- تيمور-ليشتي
- ١٣- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
- ١٤- جمهورية مولدوفا
- ١٥- جورجيا
- ١٦- جيبوتي
- ١٧- زامبيا
- ١٨- سان تومي وبرينسيبي
- ١٩- سري لانكا
- ٢٠- السلفادور
- ٢١- السودان
- ٢٢- غانا
- ٢٣- فانواتو
- ٢٤- الفلبين
- ٢٥- فييت نام

- ٢٦ - قيرغيزستان
- ٢٧ - كابو فيردي
- ٢٨ - الكامرون
- ٢٩ - كمبوديا
- ٣٠ - كوت ديفوار
- ٣١ - الكونغو
- ٣٢ - كيريباس
- ٣٣ - كينيا
- ٣٤ - ليسوتو
- ٣٥ - مصر
- ٣٦ - المغرب
- ٣٧ - منغوليا
- ٣٨ - موريتانيا
- ٣٩ - ميانمار
- ٤٠ - نيجيريا
- ٤١ - نيكاراغوا
- ٤٢ - الهند
- ٤٣ - هندوراس

قائمة البلدان المتوسطة الدخل الأعلى من الدول الأعضاء في اليونيدو: ٥٤

- ١- الاتحاد الروسي
- ٢- أذربيجان
- ٣- الأردن
- ٤- أرمينيا
- ٥- إكوادور
- ٦- ألبانيا
- ٧- إيران (جمهورية-الإسلامية)
- ٨- باراغواي
- ٩- البرازيل
- ١٠- بلغاريا
- ١١- بليز
- ١٢- بوتسوانا
- ١٣- البوسنة والهرسك
- ١٤- بيرو
- ١٥- بيلاروس
- ١٦- تايلند
- ١٧- تركمانستان
- ١٨- تركيا
- ١٩- توفالو
- ٢٠- تونغا
- ٢١- جامايكا
- ٢٢- الجبل الأسود
- ٢٣- الجزائر
- ٢٤- جزر مارشال
- ٢٥- الجمهورية الدومينيكية
- ٢٦- جنوب أفريقيا
- ٢٧- دومينيكا

- ٢٨ - رومانيا
- ٢٩ - ساموا
- ٣٠ - سانت فنسنت وجزر غرينادين
- ٣١ - سانت لوسيا
- ٣٢ - سورينام
- ٣٣ - شمال مقدونيا
- ٣٤ - صربيا
- ٣٥ - الصين
- ٣٦ - العراق
- ٣٧ - غابون
- ٣٨ - غرينادا
- ٣٩ - غواتيمالا
- ٤٠ - غيانا
- ٤١ - غينيا الاستوائية
- ٤٢ - فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
- ٤٣ - فيجي
- ٤٤ - كازاخستان
- ٤٥ - كوبا
- ٤٦ - كوستاريكا
- ٤٧ - كولومبيا
- ٤٨ - لبنان
- ٤٩ - ليبيا
- ٥٠ - ماليزيا
- ٥١ - المكسيك
- ٥٢ - ملديف
- ٥٣ - موريشيوس
- ٥٤ - ناميبيا

المقرر م ت ص - ٤٧/م - ٨ أنشطة التقييم

إن مجلس التنمية الصناعية:

- (أ) أحاط علماً بالتقرير عن أنشطة التقييم (IDB.47/23)؛
- (ب) أعرب مجدداً عن دعمه لوظيفة التقييم من أجل المساءلة والتعلم والمساهمة في فعالية التنمية؛
- (ج) شجّع على إجراء تقييمات توجهها الحصيلة والأثر بشأن النتائج، وإدراج المعلومات عن الأداء والدروس المستفادة في عمليات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي؛
- (د) شجّع على استكشاف نهج تآزرية لضمان تمويل تشغيلي كاف لأنشطة التقييم والرقابة الداخلية، بصفته عنصراً أساسياً لتوسيع نطاق شمول وظائف الرقابة وتعزيز استقلاليتها.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص - ٤٧/م - ٩ الترشيحات لعضوية لجنة المعاشات التقاعدية للموظفين

إن مجلس التنمية الصناعية:

- (أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.47/24؛
- (ب) أوصى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بالمرشحين التالية أسماءهم لانتخاب عضوين وعضوين مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١:

العضوان: (البلد)

..... (البلد)

العضوان المناوبان: (البلد)

..... (البلد)؛

- (ج) أوصى أيضاً المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة بأن يأذن لمجلس التنمية الصناعية بإجراء الانتخابات لشغل أي من مقاعد الأعضاء المشار إليها أعلاه التي قد تصبح شاغرة قبل أن يعقد المؤتمر العام دورته التاسعة عشرة.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤٧/م-١٠ طلب مقدّم من منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري

إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.47/28؛

(ب) قرّر، وفقاً للمادة ١٩-١ (ب) من دستور المنظمة والمبادئ التوجيهية بشأن علاقة اليونيدو بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات (الفقرة ١٧ من مُرفق مقرر المؤتمر العام م ع-١/م-٤١)، أن يمنح المنظمة غير الحكومية التالية مركزاً استشارياً لدى اليونيدو:

المجلس الأوروبي للأعمال التجارية في أفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرر م ت ص-٤٧/م-١١ أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة

إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.47/27؛

(ب) أقرّ جدول الأعمال التالي لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة:

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- إقرار جدول الأعمال.
- ٤- تنظيم الأعمال.
- ٥- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر.
- ٦- انتخاب أعضاء الهيئتين:
- (أ) مجلس التنمية الصناعية؛
- (ب) لجنة البرنامج والميزانية.
- ٧- تقرير المدير العام السنوي عن أنشطة المنظمة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.
- ٨- تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورتيه العاديتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين.
- ٩- ملتقى مسائل التنمية الصناعية.

- ١٠ - المسائل المالية:
- (أ) جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء؛
- (ب) وضع اليونيدو المالي؛
- (ج) صندوق رأس المال المتداول؛
- (د) تعيين مراجع حسابات خارجي؛
- (هـ) النظام المالي.]
- ١١ - البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١.
- ١٢ - استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١.
- ١٣ - اليونيدو وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يشمل إصلاح نظام المنسقين المقيمين الجديد والشبكة الميدانية.
- ١٤ - اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ١٥ - اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- ١٦ - عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا.
- ١٧ - أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة.
- ١٨ - أنشطة اليونيدو المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وبناء القدرات التجارية وخلق فرص العمل.
- ١٩ - أنشطة اليونيدو المتعلقة بإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً.
- ٢٠ - أنشطة اليونيدو المتعلقة بالتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة إعلان سان خوسيه.
- ٢١ - شؤون العاملين، بما في ذلك لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي اليونيدو.
- ٢٢ - المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات.
- ٢٣ - موعد الدورة التاسعة عشرة ومكان انعقادها.
- ٢٤ - احتتام الدورة.
- (ج) وافق على عقد ملتقى بشأن مسائل التنمية الصناعية في إطار المؤتمر العام (البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت)، بما يشمل تنظيم حدث خاص عن التمكين الاقتصادي للمرأة؛
- (د) أوصى المؤتمر بأن يحيل البنود من ٧ إلى ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت إلى لجنة رئيسية تابعة للمؤتمر؛

(هـ) أوصى أيضاً، على ضوء الخبرة المكتسبة في التحضير لدورات المؤتمر السابقة، بأن يجري رئيس الدورة السابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية مشاورات غير رسمية تحضيراً لدورة المؤتمر الثامنة عشرة؛

(و) حثَّ الدولَ الأعضاء على تقديم أيِّ مشاريع مقرَّرات أو قرارات مقترحة إلى المشاورات غير الرسمية في موعد غايته ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الجلسة العامة الخامسة

٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المقرَّر م ت ص - ٤٧/م - ١٢ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين وموعد انعقادها
إنَّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.47/CRP.8؛

(ب) قرَّر اعتماد جدول الأعمال المؤقت التالي لدورته الثامنة والأربعين:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- التقرير السنوي للمدير العام عن عام ٢٠١٩.

٤- تقرير لجنة البرنامج والميزانية:

(أ) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عام ٢٠١٩؛

(ب) وضع اليونيدو المالي؛

(ج) تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية؛

(د) حشد الموارد المالية؛

(هـ) الإدارة العامة للمخاطر؛

(و) الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل المحدثة.

٥- اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦- إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧- العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

٨- أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة.

٩- أنشطة وحدة التفتيش المشتركة.

- ١٠- معالجة التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو.
 - ١١- لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات.
 - ١٢- أنشطة الرقابة الداخلية.
 - ١٣- أنشطة التقييم.
 - ١٤- شؤون العاملين.
 - ١٥- اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
 - ١٦- المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات.
 - ١٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين وموعد انعقادها.
 - ١٨- اعتماد التقرير.
- (ج) قرّر أن يعقد دورته الثامنة والأربعين من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
- الجلسة العامة الخامسة
- ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

المرفق الثاني

الوثائق المقدمة إلى المجلس في دورته السابعة الأربعين

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان
IDB.47/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
IDB.47/1/Rev.1	٢	جدول الأعمال المؤقت
IDB.47/1/Add.1	٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح
IDB.47/2	٣، ٥ (ز)	التقرير السنوي ٢٠١٨
IDB.47/3	٥ (أ)	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حسابات اليونيدو للسنة المالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
IDB.47/4	٥ (ب)	وضع اليونيدو المالي. تقرير من المدير العام
IDB.47/5	٦	البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١. مقترحات المدير العام
IDB.47/5/Add.1	٦	البرنامج والميزانيتان، ٢٠٢٠-٢٠٢١. تعديلات على مقترحات المدير العام
IDB.47/6	٥ (ج)	جدول الأنصبة المقررة للفترة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١. مذكرة من الأمانة
IDB.47/6/Rev.1	٥ (ج)	جدول الأنصبة المقررة للفترة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١. مذكرة منقحة من الأمانة
IDB.47/7	٥ (د)	صندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١. مقترحات من المدير العام
IDB.47/8	٥ (هـ)	الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية. تقرير الرئيسين المشاركين
IDB.47/9	٥ (و)	الاقتراح المقدم من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية بشأن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة
IDB.47/10	٣ (أ)	استعراض منتصف المدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١. تقرير من المدير العام
IDB.47/11	٥ (ح)	المرشّحون لتعيين مراجع حسابات خارجي. تقرير من المدير العام
IDB.47/12	٤	التحديث السنوي بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. تقرير من المدير العام
IDB.47/13	٨	إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. تقرير من المدير العام
IDB.47/14	٥ (ط)	الخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل، ٢٠١٩-٢٠٢٢. تقرير من المدير العام
IDB.47/15	٥	تقرير لجنة البرنامج والميزانية عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين
IDB.47/16	٧	الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. تقرير من المدير العام
IDB.47/17	٨	اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تقرير من المدير العام
IDB.47/18	٩	أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة والبيئة. تقرير من المدير العام
IDB.47/19	١٠	أنشطة وحدة التفتيش المشتركة. تقرير من المدير العام

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان
IDB.47/20	١١	التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو. تقرير من المدير العام
IDB.47/21	١٢	تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. تقرير الرئيسة
IDB.47/21/Add.1	١٢	تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. رد الإدارة
IDB.47/22	١٣	أنشطة الرقابة الداخلية. تقرير مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية
IDB.47/23	١٤	أنشطة التقييم. تقرير من مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية
IDB.47/24	١٥	شؤون العاملين. تقرير من المدير العام
IDB.47/25	١٦	اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. تقرير من المدير العام
IDB.47/26	١٧	الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل. تقرير من المدير العام
IDB.47/27	١٩	أعمال التحضير لدورة المؤتمر العام الثامنة عشرة. تقرير من المدير العام
IDB.47/28	١٨	طلب مقدم من منظمة غير حكومية للحصول على مركز استشاري. مذكرة من المدير العام

ورقات الاجتماع

IDB.47/CRP.1	٢	List of documents
IDB.47/CRP.2	٥ (ب)	Status of assessed contributions. Note by the Secretariat
IDB.47/CRP.3	٨	Substantive input by the Industrial Development Board to the High-level Political Forum 2019. Submitted on behalf of the President of the Board, further to the agreement by the Enlarged Bureau of the Board
IDB.47/CRP.4	٨	Conclusion of basic cooperation agreements between governments and UNIDO. Note by the Secretariat
IDB.47/CRP.5	١٣	Charter of the Office of Evaluation and Internal Oversight
IDB.47/CRP.6	١٥	Personnel matters. Annexes to the report by the Director General
IDB.47/CRP.7	١٥	List of UNIDO staff. Note by the Secretariat
IDB.47/CRP.8	٢٠	Provisional agenda and date of the forty-eighth session. Note by the Director General
IDB.47/CRP.9	١٠	Activities of the Joint Inspection Unit. Note by the Director General
IDB.47/CRP.10	٨	UNIDO and the United Nations development system reform. Note by the Secretariat
IDB.47/CRP.11	٥ (هـ)	Report of the informal working group on Programme and Budget Committee-related issues, update since 26 March 2019. Note by the Co-chairs

العنوان	بند جدول الأعمال	الرمز
Annexes to the report of the External Auditor on the accounts of UNIDO for the financial year 1 January to 31 December 2018 (unaudited). Prepared by the Secretariat	٥ (أ)	PBC.35/CRP.2
Projects approved under the Industrial Development Fund, thematic and individual trust funds, and other voluntary contributions in 2018	٥ (ز)	PBC.35/CRP.4
Candidates for the appointment of an External Auditor. Note by the Secretariat	٥ (ح)	PBC.35/CRP.5
Comments on the Report of the External Auditor. Note by the Audit Advisory Committee	٥ (أ)	PBC.35/CRP.6
Additional background information on the Working Capital Fund for the biennium 2020–2021	٥ (د)	PBC.35/CRP.7
UNIDO's field network in the context of the United Nations development system reform. Note by the Secretariat	٨	PBC.35/CRP.8
Update on UNIDO's full cost recovery initiative. Note by the Secretariat	٦	PBC.35/CRP.9
Additional information on the financial situation of UNIDO. Note by the Secretariat	٥ (ب)	PBC.35/CRP.10
Updated integrated results and performance framework. Note by the Secretariat	٣ (أ)	PBC.35/CRP.11